الهيئة العامة
للرقابة المالية
Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA)

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى
للأنشطة المالية غير المصرفية

مارس ٢٠١٥

www.efsa.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى
للأنشطة المالية غير المصرفية

مارس ٢٠١٥

يوزع هذا التقرير داخل الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات المعنية بمتابعة مؤشرات وأخبار الأنشطة المالية غير المصرفية .

ولا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها .

إعداد / الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

٢٨ ش طلعت حرب - وسط البلد - القاهرة

ص.ب:٢٥٤٥٠

تليفون : ٢٥٧٥٨٨٠٧/ ٢٥٧٦٢٩٩٤ / ٢٥٧٥٨٨٢٢ / ٢٥٧٥٨٤٢٣ +٢٠٢

فاكس : ٢٥٧٥٨٥٨١/٢٥٧٥٨٦٤٥ +٢٠٢

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة :

www.efsa.gov.eg

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية ، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر والقرارات المنظمة للسوق كما يتضمن أهم مؤشرات هذه الأنشطة وكذلك الشكاوى الخاصة بهم والقرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق .

محتويات التقرير

أولاً: نشاط سوق المال ٥

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى): ٥

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي ..... : ٨

٣. التفتيش ١٣

٤. الترخيص للشركات ١٤

٥. الترخيص للمهنيين ١٥

ثانياً: نشاط التأمين ١٦

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني ١٦

٢. صناديق التأمين الخاصة ٢٨

٣. الأنشطة المساعدة ٣٠

ثالثاً: نشاط التمويل العقارى ٣٢

رابعاً: نشاط التأجير التمويلي ٤٠

خامساً : نشاط التخصيم ٤٥

سادساً : نشاط التمويل متناهي الصغر: ٤٩

سابعاً : حماية حقوق المتعاملين ٥١

أ) الشكاوي ٥١

ب)التظلمات ٥٤

ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات ٥٥

ثامناً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق ٥٦

تاسعاً :أخبار الهيئة ٥٧

أولاً: نشاط سوق المال

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى):

جدول (١-١)

بيان مقارن تراكمي بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات)
خلال الفترة التراكمية (يناير- مارس) من عامي (٢٠١٥،٢٠١٤)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السنـدات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
يناير- مارس ٢٠١٥	٧٨٧	٣١٤١	١٠٣٧	٢٢١	١٠٩١٢	٩٣٩٢	٠	٠	١٠٠٨	١٤٠٥٤	١٠٤٢٩
يناير- مارس ٢٠١٤	٦٣١	٢١٧٢	٤٧٣	٢٣٤	٦٤٥٩	٤٢٤٤	٠	٠	٨٦٥	٨٦٣١	٤٧١٧
الفرق المطلق	١٥٦	٩٦٩	٥٦٤	-١٣	٤٤٥٤	٥١٤٨	٠	٠	١٤٣	٥٤٢٣	٥٧١٢
نسبة التغير%	٢٥٪	٤٥٪	١١٩٪	-٦٪	٦٩٪	١٢١٪	_	_	١٧٪	٦٣٪	١٢١٪

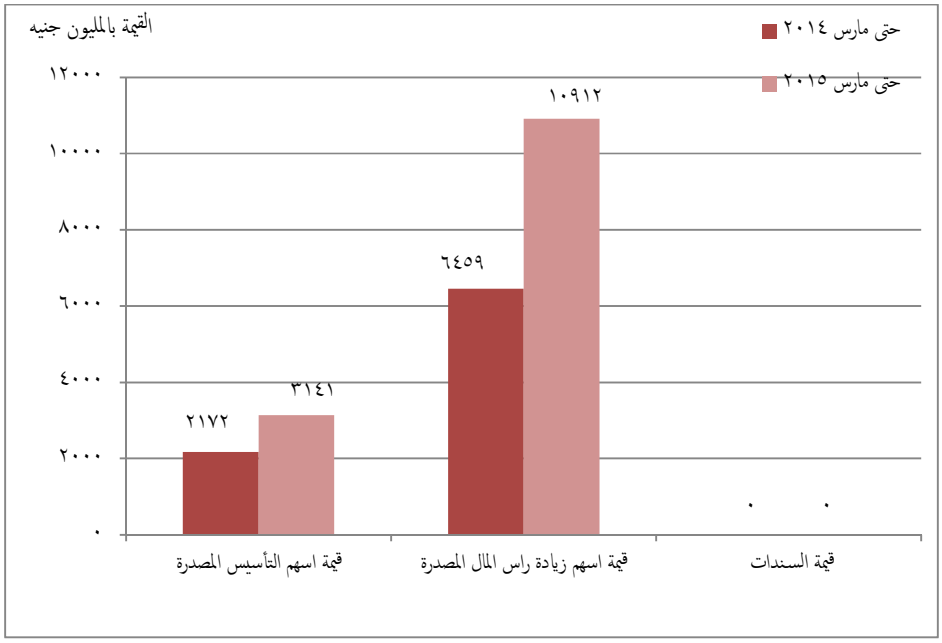

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال الفترة من ١/١ إلى ٣/٣١ من عامي (٢٠١٤،٢٠١٥)**

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم التأسيس حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥ إلى ٧٨٧ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٣ مليار جنيه، مدفوع منها ١,٠٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٣ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس). والجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٤ تمت الموافقة على عدد ٦٣١ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٢,٢ مليار جنيه، مدفوع منها ٠,٤٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٢% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس).

- **موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من ١/١ إلى ٣/٣١ من عامي (٢٠١٤،٢٠١٥)**

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال من أول العام حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥ إلى ٢٢١ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ١١ مليار جنيه، مدفوع منها ٩,٤ مليار جنيه (بنسبة ٨٦,١% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). و الجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٤ تمت الموافقة على عدد ٢٣٤ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٦,٥ مليار جنيه، مدفوع منها ٤,٢ مليار جنيه (بنسبة ٦٥,٧ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال).

جدول(١- ٢)

بيان مقارن بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات)
خلال شهري فبراير ، مارس ٢٠١٥

القيمة بالمليون جنيه

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السندات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
مارس ٢٠١٥	٣١٧	١١٣٧	٣٣٣	٨٣	٥٣٢٤	٤٧٠٣	٠	٠	٤٠٠	٦٤٦١	٥٠٣٦
فبراير ٢٠١٥	٢٢٩	١٠٢٧	٢١٢	٨٣	٣٠١١	٢٤٩٢	٠	٠	٣١٢	٤٠٣٨	٢٧٠٣
الفرق المطلق	٨٨	١١٠	١٢١	٠	٢٣١٣	٢٢١١	٠	٠	٨٨	٢٤٢٣	٢٣٣٣
نسبة التغير%	٣٨٪	١١٪	٥٧٪	٠٪	٧٧٪	٨٩٪	_	_	٢٨٪	٦٠٪	٨٦٪

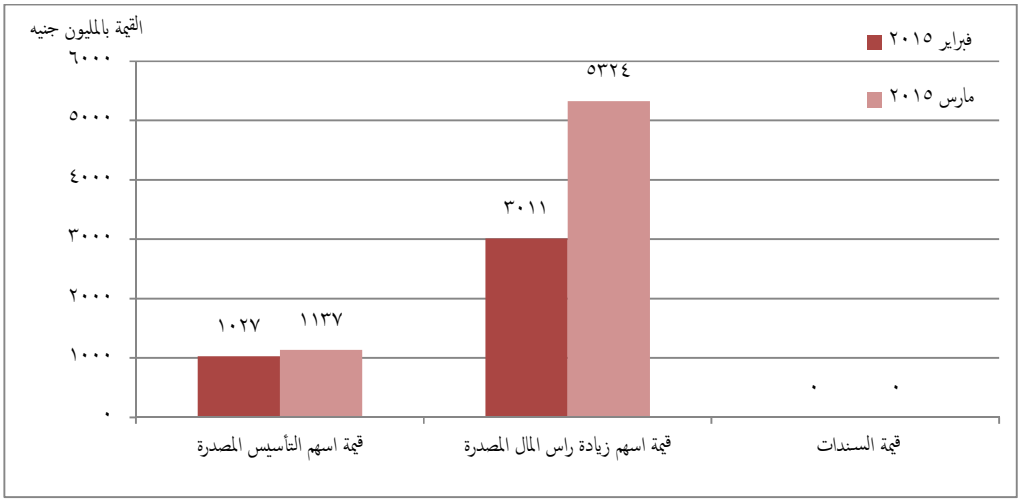

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال شهر مارس ٢٠١٥**

تم خلال شهر مارس الموافقة على عدد ٣١٧ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها مليار جنيه ، مدفوع منها ٣٣٣ مليون جنيه (بنسبة ٣٣% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس)، في مقابل الموافقة على عدد ٢٢٩ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ١,٠٢ مليار جنيه ، مدفوع منها ٢١٢ مليون جنيه (بنسبة ٢٠,٦% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس) خلال الشهرالسابق.

- **موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال شهر مارس ٢٠١٥**

تم خلال شهر مارس الموافقة على عدد ٨٣ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٥,٣ مليار جنيه، مدفوع منها ٤,٧ مليار جنيه (بنسبة ٨٨,٣% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). في مقابل الموافقة على عدد ٨٣ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٣ مليار جنيه، مدفوع منها ٢,٥ مليار جنيه (بنسبة ٨٢,٧% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال) خلال الشهر السابق.

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي :

جدول (١-٣)	تطور النشاط في السوق الثانوي من أول العام* حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥ مقارن بنفس الفترة من العام السابق			
المؤشر	إغلاق نهاية مارس ٢٠١٤	إغلاق نهاية مارس ٢٠١٥	التغير عن الشهر المقارن (%)	التغير منذ بداية العام (%)
EGX٢٠	٩٤٠٣,٢١	٩٨٤٨,٤٠	٤,٧٪	-١,٨٪
EGX٣٠	٧٨٠٥,٠٣	٩١٣٤,٧٨	١٧,٠٪	٢,٣٪
EGX٧٠	٥٩٥,٣٨	٥١٧,٦١	-١٣,١٪	-٨,٥٪
EGX١٠٠	١٠٤١,٢٦	١٠٤٥,٦٣	٠,٤٪	-٤,١٪

* أول العام يقصد به إغلاق جلسة ٢٠١٤/١٢/٣١

ارتفعت مؤشرات البورصة المصرية خلال التعاملات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥، حيث ارتفع مؤشر أسعار البورصة الرئيسي EGX٣٠ بنسبة ٢,٣ % منذ بداية العام ليغلق عند مستوى ٩١٣٤,٧٨ نقطة ، و على جانب الأسهم المتوسطة فقد مالت إلى الإنخفاض حيث سجل مؤشر أسعار EGX٧٠ انخفاض بنحو ٨,٥% منذ بداية العام مغلقا عند مستوى ٥١٧,٦١ نقطة، أما مؤشر EGX١٠٠ الأوسع نطاقاً فسجل انخفاضاً بنحو ٤,١% مغلقا عند مستوى ١٠٤٥,٦٣ نقطة. أما مؤشر أسعار EGX٢٠ محدد الأوزان فقد انخفض بنسبة ١,٨% ليغلق عند مستوى ٩٨٤٨,٤٠ نقطة.

تطور اسعار إغلاق مؤشر EGX٣٠ خلال شهر مارس ٢٠١٥

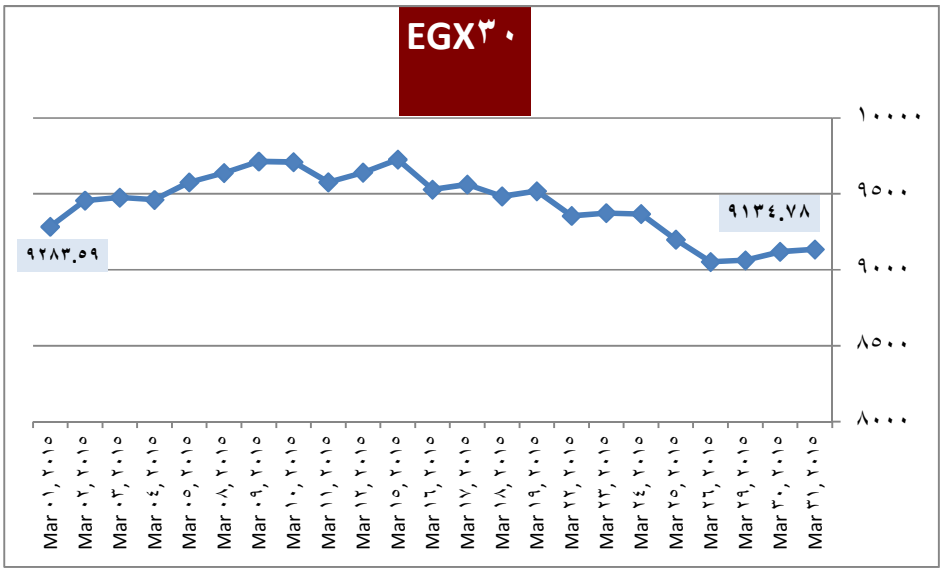

تعاملات المستثمرين خلال شهر مارس ٢٠١٥

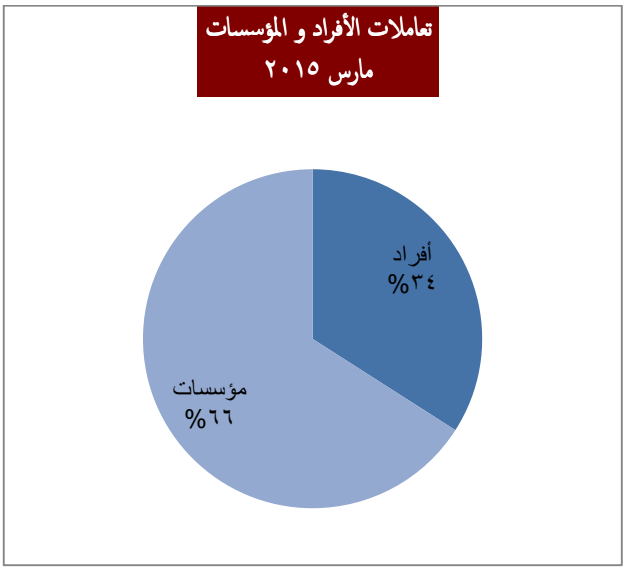

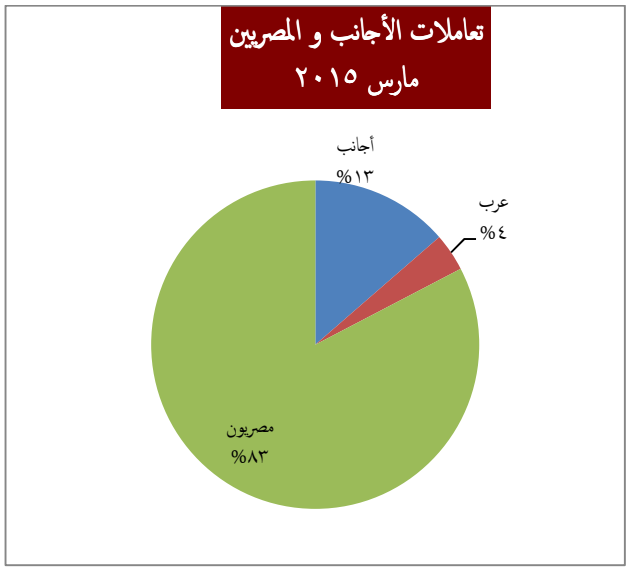

أشار تقرير البورصة عن تعاملات مارس ٢٠١٥ إلى ما يلي :

- سجلت تعاملات المصريين نسبة % ٨٢,٦٦ من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة % ١٣,٦٣ والعرب على ٣,٧١ % ، وذلك بعد استبعاد الصفقات
- و سجل الأجانب غير العرب صافي بيع بقيمة ١٦٧,٠٠ مليون جنيه هذا الشهر .بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة٥٢,٧٧ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.
- سجل صافي تعاملات الأجانب غير العرب صافي بيع قدره ٤٩٦,١٢ مليون جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء قدره ٥٧,٢١مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.
- استحوذت المؤسسات على % ٦٥,٩ من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة % ٣٤,٠٦ ، وقد سجلت المؤسسات صافي بيع بقيمة ٢٠٤,٠٧ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

إجماليات التداول حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥

جدول (١-٤)	إجماليات التداول (يناير- مارس ٢٠١٥)			
البيـــــــــان	يناير- مارس ٢٠١٤	يناير-مارس ٢٠١٥	التغير (+/-)	التغير عن الفترة المقارنة (%)
إجمالي قيمة التـــداول (بالمليون جنيه)	٧٨١٩٨	٧٩٧٨١	١٥٨٣	%٢
أوراق مالية مقيدة (داخل المقصورة)	٧٣٠٣٨	٧٤٣١٠	١٢٧٢	%٢
أوراق مالية غير مقيدة (خارج المقصورة)	٥٠٦١	٥٢٨٣	٢٢٣	%٤
صناديق المؤشرات	٠	٥٤	٥٤	_
إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة)	١٨٥٦٢	٨٣٩٩	١٠١٦٣-	%٥٥-
إجمالي عدد العمليـات المتداولة (بالألف عملية)	٢٣٣٨	١٣٥٨	٩٨٠-	%٤٢-

بلغ إجمالي قيمة التداول على الأوراق المالية المقيدة و غير المقيدة (شاملة بورصة النيل وصناديق المؤشرات والتي تم تداولها لأول مرة هذا العام) حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥ نحو ٧٩,٨ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ٨,٤ مليار ورقة منفذة على ١,٣ مليون عملية وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٧٨ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ١٨,٦ مليار ورقة منفذة على ٢,٣ مليون عملية خلال نفس الفترة من العام الماضي. ويلاحظ ارتفاع قيمة التداول بنسبة ٢% مقارنة بنفس الفترة العام السابق.

التعاملات على السندات

جدول (١-٥)	تعاملات السندات (حكومية – شركات) يناير – مارس ٢٠١٥	
بيـان	قيمة التداول مليون جنيه	حجم التداول بالألف
السندات الحكومية	٢٣٣٧٨,٥	٢٢٤٥٧,٣
سندات الشركات	٠,٠	٠,٠
سندات إسكان	٠,١	١٥٨,٣
الإجمالي	٢٣٣٧٨,٦	٢٢٦١٥,٦

بلغت إجمالي قيمة التداول على السندات بأنواعها (حكومية- شركات - إسكان) نحو ٢٣,٤ مليار جنيه حتى نهاية هذا الشهر، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات حتى نهاية هذا الشهر نحو ٢٢,٦ مليون سند تقريبا، وذلك كما هو موضح بالجدول.

رأس المال السوقي في ٢٠١٥/٣/٣١

جدول (١-٦)	رأس المال السوقي في ٢٠١٥/٣/٣١			
البيـان	إغلاق مارس ٢٠١٤	إغلاق مارس ٢٠١٥	نسبة التغير عن الفترة المقارنة (%)	نسبة التغير عن بداية العام %
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (مليار جنيه)	٤٦٩,٥٢	٥٠٦,٢٠	%٧,٨	%١,٢
رأس المال السوقي لـ EGX٣٠ (مليار جنيه)	٢٠٠,٠١	٢١٩,٨٠	%٩,٩	%٢,٠-
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل (مليار جنيه)	١,٢٤	١,٣٠	%٤,٦	%١٩,٩

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو ٥٠٦ مليار جنيه في نهاية جلسة تداول ٢٠١٥/٣/٣١ . وذلك بارتفاع عن الفترة المقارنة العام السابق قدره ٧,٨% ونسبة ١,٢% عن إغلاق جلسة التداول نهاية العام السابق (أسعار إغلاق جلسة يوم ٢٠١٤/١٢/٣١) و بالتالي سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية شهر مارس ٢٠١٥ نسبة ٢٩%[١] .

[١] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة هو ١٧٥٣,٣ مليار جنيه لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ ومصدره وزارة التخطيط (نشرة الحسابات القومية).

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم من أول العام وحتى نهاية مارس ٢٠١٥

أداء بورصات العالم

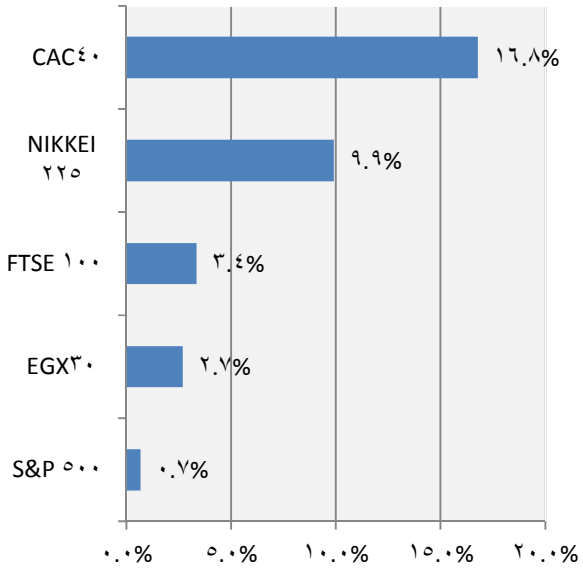

أداء بورصات المنطقة

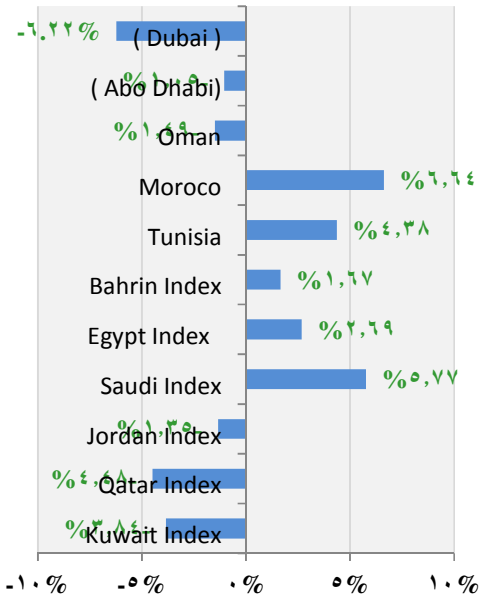

Market	Index
Kuwait	Kuwait S E (KWSE)
Doha	QE General (QSI)
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM ٣٠ (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX ٣٠

٣. التفتيش :

جدول(١-٧)	التفتيش على شركات الأوراق المالية		
البيان	إجمالي تراكمي يناير- مارس ٢٠١٤	إجمالي تراكمي يناير - مارس ٢٠١٥	نسبة التغير %
التفتيش الدوري	١١	٦	-٤٥%
التفتيش المفاجئ	٤١	٢٩	-٢٩%
التفتيش للتحقق	٤٧	١٨	-٦٢%
الإجمالي	٩٩	٥٣	-٤٦%

قامت الهيئة حتى نهاية شهر مارس بعدد ٥٣ مهمة تفتيش على شركات الأوراق المالية مقابل ٩٩ مهمة تفتيش خلال الفترة المقارنة من العام السابق ٢٠١٤ .

٤. الترخيص للشركات :

جدول(١-٨)	بيان مقارن بعدد التراخيص الممنوحة لأنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية				
النشاط المرخص به	يناير-مارس ٢٠١٤	يناير-مارس ٢٠١٥	التغير (+/-)	نسبة التغير %	عدد الأنشطة المرخصة حتى نهاية مارس ٢٠١٥
التوريق	٠	٠	٠	_	٧
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	٠	٠	٠	_	٣
أمين حفظ	١	٠	-١	%١٠٠-	٤٤
ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية	٠	٠	٠	_	٥١
إدارة صناديق الاستثمار	١	٠	-١	%١٠٠-	٤٨
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٠	٠	٠	_	٧
نشر المعلومات عن الأوراق المالية	٠	٠	٠	_	٤
التقييم والتصنيف الإئتماني للبنوك والمؤسسات المالية	٠	٠	٠	_	١
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية	٤	٠	-٤	%١٠٠-	٢٠١
السمسرة في الأوراق المالية	٠	٠	٠	_	١٤٦
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	١	٠	-١	%١٠٠-	٧٤
صناديق الاستثمار المباشر	٠	٠	٠	_	٢
صانع سوق	٠	٠	٠	_	١
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٢	٣	١	%٥٠	٥٦
شركة صناديق	٠	٠	٠	_	٢٣
رأس المال المخاطر	٠	٠	٠	_	١٩
صناديق الاستثمار	٢	١	-١	%٥٠-	١٠٠
المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	٠	٠	٠	_	١
تقييم وتحليل الأوراق المالية	٠	٠	٠	_	١
الاجمالـــي	١١	٤	-٧	%٦٤-	**٧٨٩**

* صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضاً الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

بلغ عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية والتى تمت الموافقة على ترخيصها خلال الفترة من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٥ عدد ٤ تراخيص موزعة على نشاطين ، مقابل ١١ ترخيص موزعة على ٦ أنشطة خلال نفس الفترة من العام السابق، وتمثل التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال الفترة محل الدراسة موزعة على الانشطة المختلفة كما هو موضح بالجدول السابق. وقد بلغ إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لأنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية حتى نهاية مارس ٢٠١٥ عدد ٧٨٩ ترخيص.

٥. الترخيص للمهنيين :

الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧:

جدول(١-٩)	بيان مقارن بعدد العاملين الذين اجتازوا الاختبارات طبقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ حتى نهاية شهرمارس ٢٠١٥ مقارن بنفس الفترة العام السابق			
النشاط المرخص به	يناير-مارس ٢٠١٤	يناير-مارس ٢٠١٥	التغير (+/-)	نسبة التغير%
الأعضاء المنتدبين	٨	١٥	٧	%٨٨
مديرين الفروع	٨	٨	٠	%٠
مراقب داخلي	٤	٦	٢	%٥٠
مسئول مكافحة غسل الأموال	١	٣	٢	%٢٠٠
المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	٥	٥	٠	%٠
مدير عمليات المكتب الخلفي	٣	٨	٥	%١٦٧
مدير مخاطر	٥	٨	٣	%٦٠
مراجع داخلي	٨	١	-٧	%٨٨-
مدير مالي	٥	٣	-٢	%٤٠-
مدير حساب	٨٣	٥١	-٣٢	%٣٩-
باحث و محلل مالي	٠	١	١	_
الإجمالي	١٣٠	١٠٩	-٢١	%١٦-

خلال الفترة من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٥ :

وصل العدد الإجمالي للذين اجتازوا الاختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف وعددهم ١١ وظيفة والمحددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية خلال الفترة ١٠٩ ، مقابل ١٣٠ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد استحوذت وظيفة مديرو الحساب على النسبة الأكبر من التراخيص الممنوحة للعاملين في مجال الأوراق المالية حيث وصل عددهم خلال الفترة محل الدراسة إلى ٥١ ، مقابل ٨٣ خلال نفس الفترة من العام السابق .

ثانياً: نشاط التأمين

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

١-١. البيانات المالية :

١-١-١. الإصدارات :

إصدارات تأمينات الأشخاص

جدول (٢-١) بيان بالإصدارات الجديدة والسارية لتأمينات الأشخاص

بيـــــان	عدد الوثائق (بالألف)			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			مبالغ التأمين بالمليار جنيه		
	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع
يناير-فبراير ٢٠١٥	١٨٥	٤٠٧٤	٤٢٥٩	٣٠٣,٧	١٣٧١,٧	١٦٧٥,٣	٥٧	٥٥٤	٦١١
يناير -فبراير ٢٠١٤	٢٦٠	٦١٠٧	٦٣٦٧	٢٥٢,٩	١٠٤٩,١	١٣٠١,٩	٣٦	٤٨٨	٥٢٥
معدل التغير %	-٢٨,٨%	-٣٣,٣%	-٣٣,١%	٢٠,١%	٣٠,٨%	٢٨,٧%	٥٥,٩%	١٣,٥%	١٦,٤%

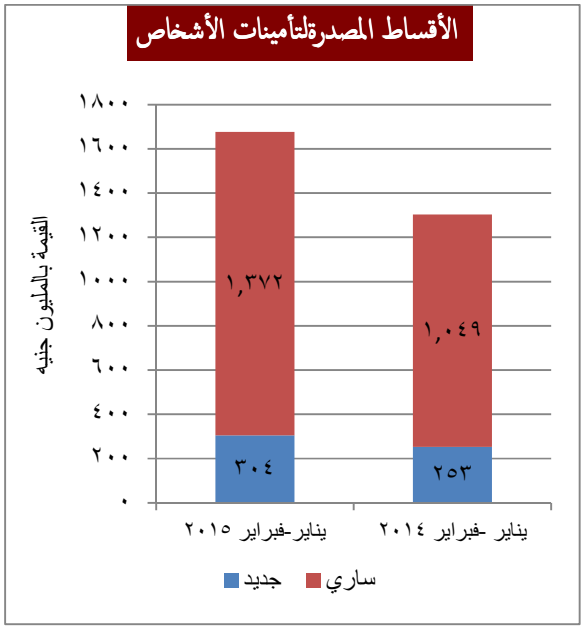

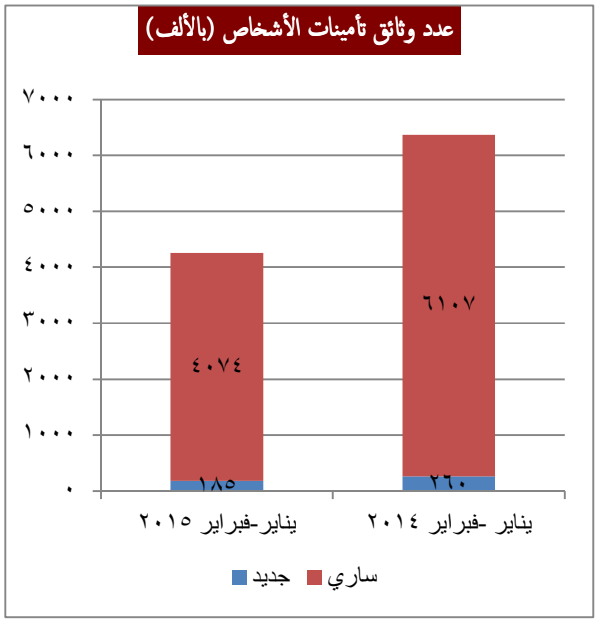

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١) تناقص عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الأشخاص من ٢٦٠ ألف وثيقة إلى ١٨٥ ألف وثيقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركز هذا التناقص في عدد وثائق التأمين الجماعي لدى شركة مصر لتأمينات الحياة بناءاً على ملاحظة الهيئة بتغيير تعريف عدد وثائق التأمين الجماعي (من عدد المؤمن عليهم إلى عدد العقود).

٢) تناقص عدد الوثائق السارية لتأمينات الأشخاص من ٦,١ مليون وثيقة إلى ٤,١ مليون وثيقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركز هذا التناقص في عدد وثائق التأمين الجماعي لدى شركة مصر لتأمينات الحياة بناءاً على ملاحظة الهيئة بتغيير تعريف عدد وثائق التأمين الجماعي (من عدد المؤمن عليهم إلى عدد العقود).

٣) بناءاً على بندي (١ و ٢) فقد تناقص إجمالي عدد الوثائق (الجديدة + السارية) لتأمينات الأشخاص من ٦,٤ مليون وثيقة إلى ٤,٣ مليون وثيقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.

٤) تزايد إجمالي الأقساط المُصْدَرَة لتأمينات الأشخاص من ١,٣٠ مليار جنيه إلى ١,٧ مليار جنيه من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ، وذلك بسبب التزايد المحقق في كلٍّ من الأقساط الجديدة والسارية.

٥) تزايدت قيمة أقساط شركات التأمين التكافلى حياة من ٣١,٦ مليون جنيه فى فبراير عام ٢٠١٤ الى ٨٠,٨مليون جنيه فى فبراير عام ٢٠١٥ وقد حققت الشركة المصرية للتأمين التكافلى حياة حصة قدرها ٨٧,٥% تليها شركة اللبنانية السويسرية بحصة قدرها ٦,٤% وقد بلغ معدل الاحتفاظ الاجمالى من الأقساط نسبة ٨٥%.

٦) تبلغ نسبة العقود الجديدة فى فبراير ٢٠١٥ نسبة ٤,٣% فقط من اجمالى عدد الوثائق والعقود بالسوق المصرى مقابل نسبة ٤,٠٨% فى العام السابق وهى نسبة ضئيلة بالمقارنة بالأسواق الخارجية مثل لبنان والمغرب والاردن والكويت والامارات والتى تتراوح نسبة العقود والوثائق الجديدة فيها مابين ٤٠% إلى ٥٠% ولا يزال هذا الفرع فى السوق المصرى فى حاجة الى تطوير التغطيات التأمينية السائدة مع طرح بعض التغطيات التى تلبى احتياجات العملاء والتى كانت تحجم عن شراء بعض التغطيات من الوثائق مثل الوثائق المرتبطة بالاستثمار او التركيز على وثائق التأمين متناهى الصغر وكذا التأمين البنكى هذا بالاضافة الى وجود عدد من شركات التأمين التكافلى والتى يتعين عليها طرح بعض التغطيات مثل Microtakaful.

٧) كما يلاحظ ايضا ان شركات التأمين في مصر ما تزال تعتمد بشكل أساسي على الطرق التقليدية في تسويق منتجاتها، وذلك من خلال التسويق المباشر، والفروع، إضافة إلى الوسطاء الذين يشكلون قنوات التسويق الرئيسية لمنتجات التأمين في السوق المصرى وبالتالى فإن تطوير السوق المصرى من حيث الحجم ونوعية المنتجات يستلزم تطوير طرق بديلة ومكملة لتوزيع منتجاته وخاصة المستحدثة منها، لتتناسب مع طبيعة المنتجات وشرائح العملاء المستهدفين لتسويق المنتجات مقارنة بالدول الاخرى .

إصدارات تأمينات الممتلكات:

جدول (٢-٢)	بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات								
بيـــــان	عدد الوثائق (بالألف)			الأقساط المصدرة (بالمليون جنيه)			مبالغ التأمين (بالمليار جنيه)		
	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع
يناير-فبراير ٢٠١٥	٥٧٤	١٣٥٩	١٩٣٢,٨	٥٠٤,٣	٥٣٠,٨	١٠٣٥,٢	٤٣٧,٣	٣،٠٣٤,٠	٣،٤٧١,٣
يناير -فبراير ٢٠١٤	٥٠٧	١١٤٦	١٦٥٣,٨	٥٣٥,٨	٥٦٠,٤	١٠٩٦,٢	٣٥١,٥	١،٩٦٨,٨	٢،٣٢٠,٣
معدل التغير %	%١٣,٠	%١٨,٦	%١٦,٩	%٥,٩-	%٥,٣-	%٥,٦-	%٢٤,٤	%٥٤,١	%٤٩,٦

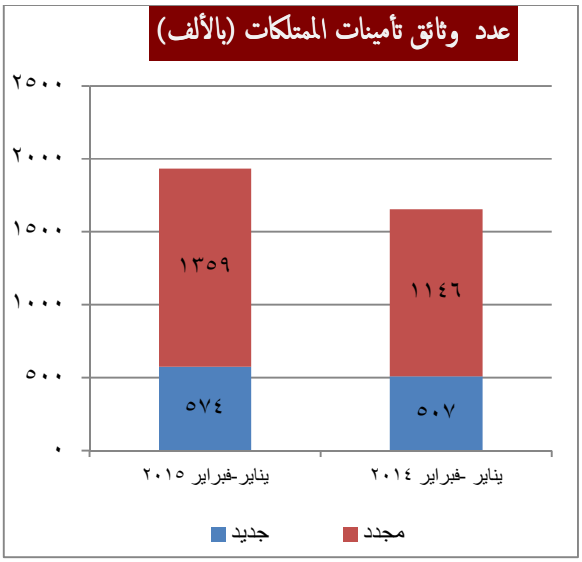

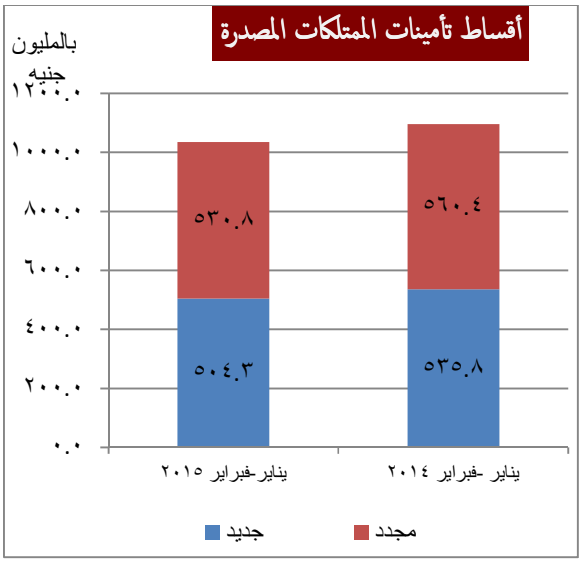

جدول(٣-٢) بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات

فروع التأمين	يناير-فبراير ٢٠١٥						يناير-فبراير ٢٠١٤					
	عدد الوثائق بالألف			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			عدد الوثائق بالألف			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه		
	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع
الحريق	٨	١١	١٩	٤٩,٠	٤٦,٢	٩٥,٢	٧	١١	١٨	٩٠,٨	٩١,٠	١٨١,٨
النقل البحري	٢٣	١٠	٣٣	٢١,٦	٦٤,٨	٨٦,٣	١٤	٩	٢٣	٤١,٩	٧٤,٢	١١٦,٠
النقل الداخلي	١٠	٩	١٩	١١,٥	٥,٦	١٧,١	١١	٦	١٧	١٥,٨	٩,٠	٢٤,٩
أجسام السفن	٠	٠	٠,٥٨	٣,٠	٤,٨	٧,٨	٠	٠	١	٥,١	٧,٤	١٢,٠
الطيران	٠	٠	٠,٠٥	١,٣	٠,٠	١,٣	٠	٠	٠	١,٨	٠,٠	١,٨
سيارات تكميلي	٤٧	١٨٢	٢٢٩	١٣٥,٧	١٠٦,٨	٢٤٢,٥	٤٣	١٧٣	٢١٦	٢٠٤,٨	٢٠٤,٨	٤٠٩,٦
سيارات إجباري	٤٢٩	١٠٥٢	١٤٨١	٣٠,٩	٦,٣	٣٧,٢	٣٩٥	٨٩٦	١٢٩١	٧٧,٤	١٦,٤	٩٣,٨
الهندسي	١	١	٣	١٨,٦	٧,٥	٢٦,١	١	١	٢	٢٣,٦	١٥,٤	٣٨,٩
البترول	٠	٠	٠,١٧	٠,٣	٠,٨	١,١	٠	٠	٠	٠,٥	١,٨	٢,٣
الحوادث	٥٤	٨٤	١٣٧	٢٧,٦	٣٣,٨	٦١,٤	٣٤	٤٣	٧٧	٤٦,٠	٥٨,٦	١٠٤,٥
الطبي	٢	٩	١١	٩,١	٣١,٨	٤٠,٩	٢	٧	٩	٢٨,٠	٨١,٨	١٠٩,٨
الإجمالي	٥٧٤	١٣٥٩	١٩٣٣	٣٠٨,٦	٣٠٨,٤	٦١٦,٩	٥٠٧	١١٤٦	١٦٥٤	٥٣٥,٨	٥٦٠,٤	١٠٩٦,٢

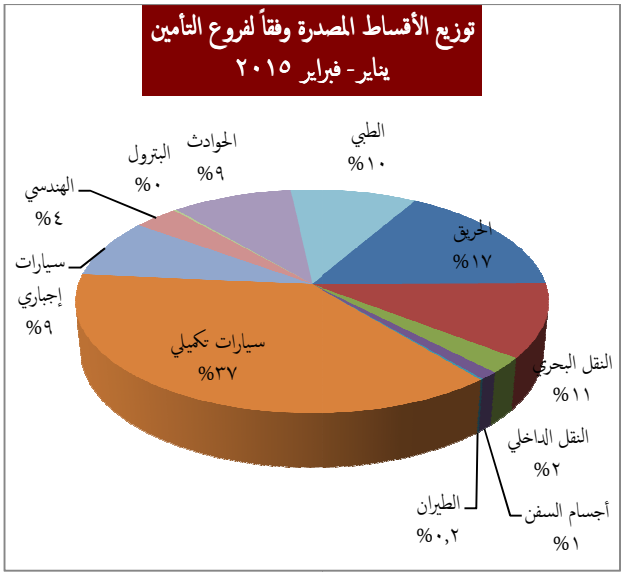

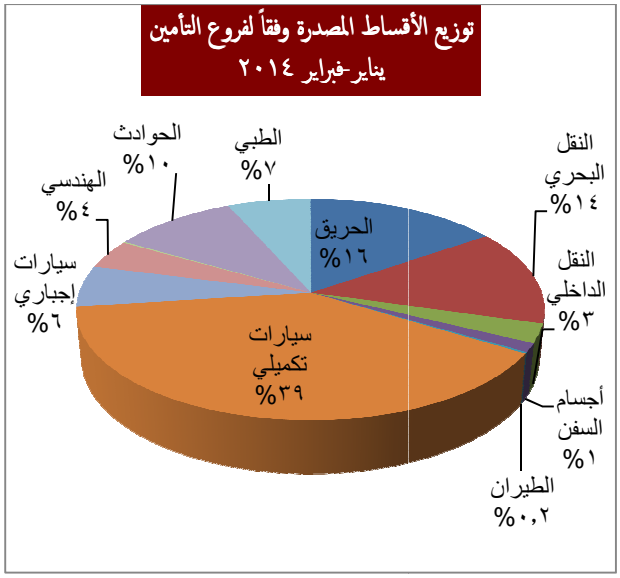

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١- تزايد عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الممتلكات من ٥٠٧ ألف وثيقة إلى ٥٧٣ ألف وثيقة خلال من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وذلك بسبب تزايد هذا العدد في عدد وثائق التأمين في معظم فروع التأمين.

٢- تزايد عدد الوثائق المُجَدَّدَة لتأمينات الممتلكات من ١,١ مليون وثيقة إلى ١,٤ مليون وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركز هذا التزايد في فرع السيارات الإجباري يليه فرع الحوادث.

٣- حَقَّقَ فرع السيارات الإجباري خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥ /٢/٢٨ حوالي مليون وثيقة. مقابل ٨٩٦ الف وثيقة مقارنةً بذات الفترة من العام السابق

٤- تناقص إجمالي الأقساط المُصْدَرَة لتأمينات الممتلكات من ١,٠٩٦ مليار جنيه إلى ١,٠٣٥ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركز هذا التناقص في فرع السيارات التكميلي.

٥- تشكل أقساط فرع السيارات التكميلي نسبة ٣٧% من محفظة السوق خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقابل ٣٩% فى خلال نفس الفترة من العام السابق، يليها فرع الحريق بنسبة١٧% مقابل ١٦% خلال نفس الفترة من العام السابق، والحوادث بنسبة ٩% مقابل ١٠% خلال نفس الفترة من العام السابق كما يشكل فرع التأمين الطبى ١٠% خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقابل نسبة ٧% خلال نفس الفترة من العام السابق.

٦- تُمَثِّل الأقساط الجديدة نسبة ٤٨,٧ % من جملة الأقساط المُكْتَتَب فيها خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ كما أنها كانت تُمَثِّل نسبة ٤٨,٩ % خلال نفس الفترة من العام السابق. كما يلاحظ ايضا تناقص عدد الوثائق الجديدة لكل من فروع اجسام السفن والطيران والبترول وهى صغيرة العدد بطبيعتها بالمقارنة لفروع التأمين اخرى وذلك كما يوضحه الجدول التالى :

فروع التأمين	عدد الوثائق	
	يناير-فبراير٢٠١٤	يناير-فبراير٢٠١٥
أجسام السفن	٢٧٤	٢٢٦
معدل التطور		(١٧,٥٢)
الطيران	٦٤	٤٥
معدل التطور		(٢٩,٦٩)
البترول	٨٢	٧٩
معدل التطور		(٣,٦٦)

٧- تزايدت قيمة أقساط شركات التأمين التكافلى ممتلكات من ٦٥,١ مليون جنيه فى فبراير عام ٢٠١٤ الى ٦٥,٢ مليون جنيه فى فبراير عام ٢٠١٥ وقد حققت شركة اروب اورينت نسبة ٥٤,٨% من اجمالى اقساط التأمين التكافلى تليها شركة المصرية للتأمين التكافلى ممتلكات بحصة قدرها ٢٩% وقد بلغ معدل الاحتفاظ من الأقساط لشركات تكافل الممتلكات نسبة ٤٣%.

٨- لايزال السوق فى حاجة الى تغطيات جديدة تناسب احتياجات العملاء مع ضرورة تطوير فروع التأمين الاخرى خاصة التركيز على وثائق تأمين المسئولية المهنية لاخطاء المهنة للاطباء والتأمين متناهى الصغر وخاصة للمزارعين او اصحاب المهن الاخرى حتى يمكن بناء قطاع تأميني قوي مناف لاسواق التأمين وتحقيق تغيير ايجابي يساعد على نمو القطاع المالي المصري خاصة وان الزيادة المحققة فى اقساط التأمين للعام السابق ٢٠١٣/٢٠١٤ قد تلاشت مع ارتفاع اسعار الدولار بالسوق المصرى هذا بالاضافة ان التوسع فى زيادة عدد شركات الوساطة التأمينية لم تاتى ثماره بعد.

٩- من خلال دراسة الوثائق والتغطيات المقدمة للهيئة للاعتماد عن شهر فبراير ٢٠١٥ تبين انها لوثائق سارية منذ عدة سنوات مثل وثيقة تأمين الحوادث الشخصية وملحقى تغطية الأخطار الطبيعية لفرعي الحريق و الهندسي ووثيقة المسئولية المهنية على المديرين وذلك كما يوضحه الجدول التالى

اسم الشركة	اسم الوثيقة
ايس للتأمين	وثيقة تأمين الحوادث الشخصية
رويال للتأمين	ملحقي تغطية الأخطار الطبيعية لفرعي الحريق و الهندسي
وثاق للتأمين التكافلى - مصر	ملحقي تغطية الأخطار الطبيعية لفرعي الحريق و الهندسي
الأهلي لتأمينات الحياةQNB	ملحق وثيقة التأمين الجماعي لاصحاب حساب التوفير بالجنيه المصري
الدلتا لتأمينات الحياة	وثيقة لعقد التأمين الاجتماعي الخاص بفندوق فيرمونت
أليانز للتأمين	وثيقة المسئولية المهنية على المديرين وأعضاء مجالس الإدارات
الدلتا لتأمينات الحياة	وثيقة لعقد التأمين الاجتماعي الخاص بشركة نيورويال
أليانز للتأمين	وثيقة المسئولية المهنية
الدلتا لتأمينات الحياة	وثيقة لعقد التأمين الاجتماعي الخاص بفندوق كورنيش الإسكندرية

١-١-٢-التعويضات :

جدول (٢-٤)	بيان مقارن بالمطالبات والتعويضات					
بيان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالي	
	يناير-فبراير ١٤	يناير-فبراير ١٥	يناير-فبراير ١٤	يناير-فبراير ١٥	يناير-فبراير ١٤	يناير-فبراير ١٥
عدد المطالبات المبلغة (بالألف)	٣٢٩	٤٠١	٨٧	١٠٥	٤١٦	٥٠٦
عدد المطالبات المسددة بالألف)[٢]	٣١٨	٣٨٥	٨٩	١٠١	٤٠٧	٤٨٦
التعويضات المسددة بالمليون جنيه	٥٨٥	٦٣٦	٤٩٥	٦١٢	١،٠٧٩	١،٢٤٨

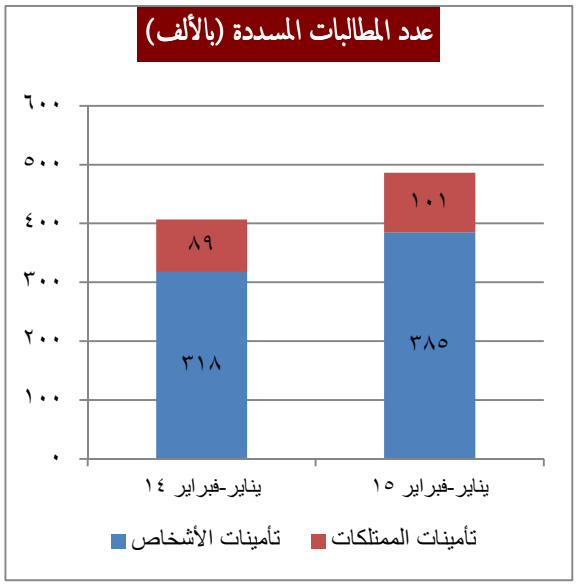

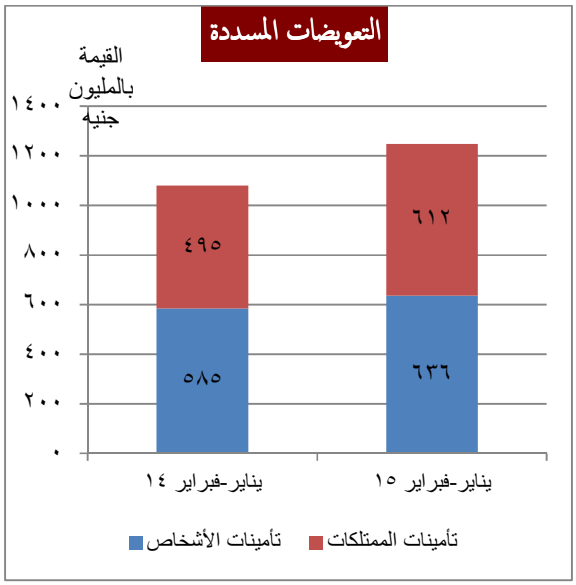

١-١-٢-١ تعويضات تأمينات الأشخاص

جدول (٢-٥)	بيان مقارن بتعويضات تأمينات الأشخاص					
بيان	عدد المطالبات المبلغة (بالألف)		عدد المطالبات المسددة (بالألف)		التعويضات المسددة بالمليون جنيه	
	يناير-فبراير ١٤	يناير-فبراير ١٥	يناير-فبراير ١٤	يناير-فبراير ١٥	يناير-فبراير ١٤	يناير-فبراير ١٥
فردى	٨	٦	٨	٦	١٧٨,١	٢٢٨,٧
جماعي	٣٢٠	٣٩٥	٣١٠	٣٧٩	٤٠٦,٧	٤٠٧,٣
الإجمالى	٣٢٩	٤٠١	٣١٨	٣٨٥	٥٨٤,٨	٦٣٦

[٢] المطالبات المسددة: هي المطالبات التي تم سدادها خلال الشهر بصرف النظر عن تاريخ ورودها للشركة.

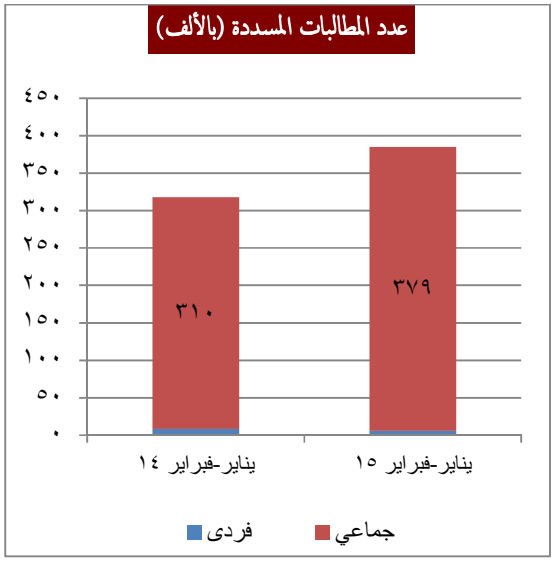

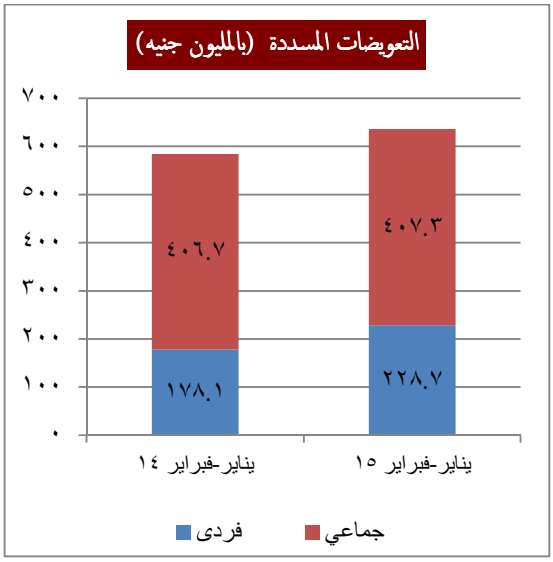

ويلاحظ ما يلي:

١. تزايد عدد المطالبات المُبَلَّغَة لتأمينات الأشخاص من ٣٢٩ ألف مطالبة إلى ٤٠١ ألف مطالبة تقريباً خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.

٢. تزايد عدد المطالبات المُسَدَّدَة من ٣١٨ ألف تعويض إلى ٣٨٥ ألف تعويض لتأمينات الأشخاص خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.

٣. تزايد قيمة التعويضات المُسَدَّدَة لتأمينات الأشخاص من ٥٨٥ مليون جنيه إلى ٦٣٦ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ، ويرجع ذلك إلى التزايد فى تعويضات تأمينات الحياة الفردية.

١-١-٢-٢ تعويضات تأمينات الممتلكات :

جدول (٢- ٦)	بيان مقارن بتعويضات تأمينات الممتلكات					
فروع التأمين	عدد المطالبات المبلغة (بالألف)		عدد المطالبات المسددة (بالألف)		قيمة التعويضات المسددة (بالمليون جنيه)	
	يناير-فبراير١٤	يناير-فبراير١٥	يناير-فبراير١٤	يناير-فبراير١٥	يناير-فبراير١٤	يناير-فبراير١٥
الحريق	٣٧١	٥٠٣	٣٨٤	٣٩١	٥٢,٥	١١٥,٥
النقل البحري	٣١٤	٤١٢	٢٦٧	٣٠٠	٩,٦	٣١,٥
النقل الداخلي	٢١٤	٢٠٣	١٠٠	١٣٢	١,٧	٤,١
أجسام السفن	٢٢	١٣	٣٣	١٥	٢٠,٨	٥,٣
الطيران	١،٠٧٣	١،٤٦١	٧٦٦	١،٤٢٢	٢٥,٠	٣,٠
السيارات التكميلي	٢٤،٢٢٥	٢٦،٠٧٨	٢٦،٩٥٩	٢٨،٤٧٥	١٦٣,٠	١٨٩,٩
السيارات الإجباري	٧٣٥	١،٩٥٨	٦٥١	١،٥٠٦	٩٤,١	٨٢,٧
الهندسي	١٣٧	١٥٣	٢٠٣	١٣٤	٢١,٩	١٧,٣
البترول	٤٨	٣٧	٢	٢٤	٥,٠	٢٨,٣
الحوادث	١،٠٦٨	١،٤٧٨	٩٢٥	١،١٧٨	٢١,٠	٢٧,١
الطبي	٥٩،١٦٢	٧٣،١٨٩	٥٩،١٥١	٦٧،٥٨٨	٧٩,٩	١٠٦,٩
الإجمالي	٨٧،٣٦٩		٨٩،٤٤١		٤٩٤,٦	٦١١,٥

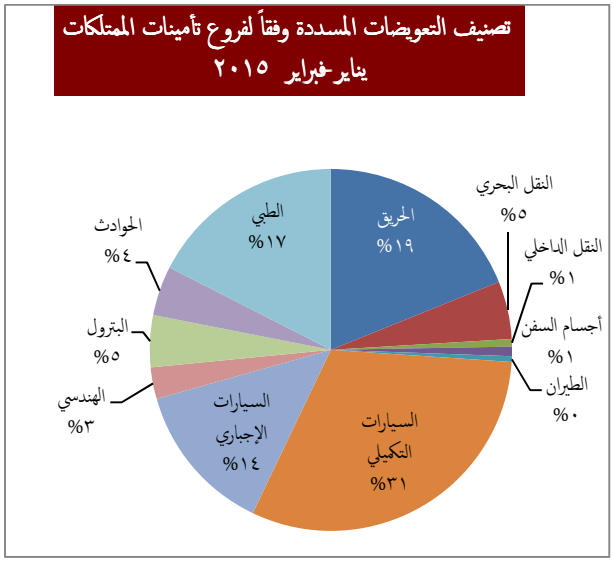

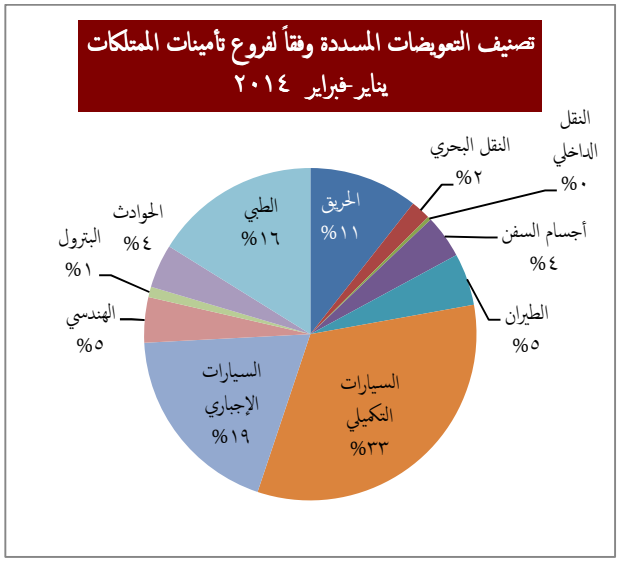

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. تزايد إجمالي عدد المطالبات المُبلَّغة من ٨٧ ألف مطالبة إلى ١٠٥ ألف مطالبة ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المُبلَّغة لمعظم فروع التأمين وبخاصةً فرع التأمين الطبي حيث تزايدت من ٥٩ ألف مطالبة إلى ٧٣ ألف مطالبة وقد استحوذ فرع التأمين الطبي على نسبة ٦٩,٤ % من عدد المطالبات المُبلَّغة يليه فرع تأمينات السيارات التكميلي بنسبة ٢٤,٧ %.

٢. تزايد إجمالي عدد المطالبات المُسَدَّدَة من ٨٩ ألف تعويض إلى ١٠١ ألف تعويض ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المُسَدَّدَة في معظم فروع التأمين كما تركز هذا التزايد في فرعي الطبي والسيارات التكميلي ، حيث استحوذ فرع التأمين الطبي على نسبة ٦٦,٨ % من عدد المطالبات المُسَدَّدَة كما استحوذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على نسبة ٢٨,١ %.

٣. تزايد إجمالي قيمة التعويضات المُسَدَّدَة من ٤٩٤,٦ مليون جنيه إلى ٦١١,٥ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ، ويرجع ذلك إلى تزايد قيمة التعويضات المُسَدَّدَة لمعظم فروع التأمين وقد تركز هذا التزايد .في فروع والسيارات التكميلى و الحريق و الطبي و البحري والبترول .

٤. يلاحظ تناقص قيمة التعويضات المسددة لفرع السيارات الاجبارى حيث تناقص من ٩٤,١ مليون جنيه فى فبراير ٢٠١٤ الى ٨٢,٧ مليون جنيه فى فبراير ٢٠١٥ كما تناقصت ايضا لفرع الطيران من ٢٥ مليون جنيه فى فبراير ٢٠١٤ الى ٣ مليون جنيه فى فبراير ٢٠١٥

٥. تزايدت قيمة التعويضات المسددة لشركات التأمين التكافلى ممتلكات من ٢٧,٦ مليون جنيه الى ٣١,٧ مليون جنيه فى فبراير ٢٠١٥تركزت معظمها فى الشركة الشركة المصرية للتأمين التكافلى ممتلكات بنسبة ٥٧,٤% وكل من بيت التأمين المصرى السعودى بنسبة ٢٠,٥% وشركة المشرق العربى اراب اورينت بنسبة ١٨,٩ %

٦. تمثل عدد المطالبات المسددة الى عدد المطالبات المبلغة هذا العام نسبة ٩٦% خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقابل نسبة ١٠٢,٣% .خلال الفترة من العام السابق

٧. تمثل عدد المطالبات المبلغة من اجمالى عدد الوثائق الجديدة والسارية نسبة ٣٨% كما تمثل عدد المطالبات المسددة من اجمالى عدد الوثائق الجديدة والسارية نسبة ٣٦,٤%

١-١-٣ الإلغاءات :

جدول (٢ – ٧)	بيان مقارن بالإلغاءات					
بـــــيـان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالي	
	يناير-فبراير١٤	يناير-فبراير١٥	يناير-فبراير١٤	يناير-فبراير١٥	يناير-فبراير١٤	يناير-فبراير١٥
عدد الوثائق الملغاة (بالألف)	٩	١١	٣٠	٣٢	٣٩	٤٣

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

١. تزايد عدد الوثائق المُلْغَاة لإجمالي تأمينات الأشخاص والممتلكات من ٣٩ ألف وثيقة إلى ٤٣ ألف وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ، وقد تركزت هذه الإلغاءات في شركة مصر للتأمين بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وشركة مصر لتأمينات الحياة بالنسبة لشركات تأمينات الأشخاص، وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الوثائق يتم بناءاً على طلب العميل أو من جانب شركة التأمين في حالة عدم سداد القسط المستحق .

٢. يُمَثِّل عدد وثائق تأمينات الممتلكات المُلْغَاة نسبة ٧٤,٢ % من إجمالي عدد الوثائق المُلْغَاة خلال الفترة من ١/١/ ٢٠١٥ حتى ٢٨/٢/ ٢٠١٥ ، بينما تُمَثِّل إلغاءات تأمينات الحياة نسبة ٢٥,٨ % .

١-٢ الفحص :

١-٢-١ فحص شركات التأمين

جـدول(٢-٨)	عمليات فحص شركات التأمين		
البيـان	يناير-مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	معدل التغير %
فحص (مكتبي)	٣٥	٣٢	-٨,٦%
فحص (ميداني)	١٦	٨	-٥٠,٠%
فحص مفاجئ (ميداني)	٣	١	-٦٦,٧%
فحص شكوى (ميداني)	٣	٢	-٣٣,٣%
دراسات ترتيبات إعادة التأمين	١٤	٢٣	٦٤,٣%

١-٢-٢ فحص شركات الوساطة في التأمين

جـدول(٢-٩)	عمليات فحص شركات الوساطة فى التأمين		
البيـان	يناير- مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	معدل التغير %
فحص دوري	٨	٥	-٣٧,٥%
فحص مفاجئ	٠	٠	ـــ
الإجمالي	٨	٥	-٣٧,٥%

١-٣ الترخيص :

١-٣-١ شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاونى

لم يشهد شهر فبراير ٢٠١٥ تسجيل شركة تأمين جديدة ليظل عدد شركات التأمين العاملة في السوق وجمعيات التأمين التعاوني المسجلة بالهيئة كالتالي **٣٠** شركة تأمين ، **وجمعية تأمين تعاوني واحدة**، هذا بالإضافة إلى **شركة ذات طبيعة خاصة** وهي الشركة المصرية لضمان الصادرات شركة مساهمة مغلقة منشأة بقانون خاص بموجب أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ تزاول نشاط التأمين بالإضافة إلى أنشطة أخرى .

و فى مجال الشركات الجديدة فقد تقدمت للهيئة بعض شركات التأمين الاجنبية للحصول على ترخيص بمزاولة النشاط وقد تم منح الموافقة المبدئية شركة المتوسط والخليج للتأمين ميد جلف وهى شركة مساهمة بحرينية لمزاولة تأمينات الممتلكات وتعتبر شركة المتوسط والخليج للتأمين واعادة التأمين بالبحرين من احدى الشركات التى تساهم بحصة قدرها ٦٠% وهى تعتبر من اكبر المساهمين بالشركة كما تقدمت ايضا للهيئة شركة اكسا للتأمين وهى من اكبر الشركات الفرنسية فى مجال التأمين وقد تم منح كلاهما الموافقة المبدئية على التاسيس مؤخرا.

وتجدر الاشارة الى انه فى وقت سابق قد تم منح الموافقة المبدئية للشركة المتحدة للتأمين لمزاولة تأمينات الممتلكات و تساهم فيها شركة المشرق للضمان وإعادة الضمان البنانية بحصة قدرها ٣٥% وقد تم منحها مؤخرا الترخيص النهائى لمزاولة النشاط ، كما تم منح الموافقة المبدئية للشركة المصرية الاماراتية لتأمينات الحياة التكافلى ويعتبر المساهم الرئيسى لها الشركة الاسلامية العربية للتأمين "سلامه" بحصة قدرها ٨٠%

١-٣-٢ مجمعات التأمين وصناديق التأمين الحكومية

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر مارس ٢٠١٥ على عدد مجمعات التأمين البالغ عددها **٤** مجمعات تأمين . وكذلك لم يطرأ أى تعديل على عدد صناديق التأمين الحكومية المسجلة بالهيئة خلال هذا الشهر والبالغ عددهم **٤** صناديق تأمين حكومية ، و هو نفس عددهم خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤.

٢. صناديق التأمين الخاصة :

٢-١ الفحص

جدول (٢-١٠)	فحص صناديق التأمين الخاصة		
البيـــان	يناير-مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	معدل التغير %
فحص مكتبى	١٠٠	٩٣	%٧,٠-
فحص ميدانى	١٠٠	٩٣	%٧,٠-
إبداء الرأى فى تعديل أو تسجيل للصناديق	٣٨	٢٨	%٢٦,٣-
غلق مقار الصناديق	٣	٠	%١٠٠,٠-
تصفية صناديق	٠	٠	—
شطب صناديق	٠	٢	—
قيمة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها (بالمليون جنيه)	١٤٥٧,١	١٢٢٧,٣	%١٥,٨-
بيان الشكاوى التى وردت للإدارة	٢	٧	%٢٥٠,٠

قامت إدارات الفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من يناير- مارس ٢٠١٥ بما يلي :

- فحص مكتبي لعدد **٩٣** صندوق تأمين خاص ، تم من خلاله التأكد من استيفاء الصناديق التي ترد حساباتها الختامية للبيانات والأيضاحات المتممة لتلك الحسابات ومنها تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق وإرفاق مصادقات البنوك باستثمارات الصناديق وسداد رسوم الإشراف والرقابة وتحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية وجدول أعمالها وكذلك استخراج المؤشرات المالية والفنية التى توضح التزام الصندوق بأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وموافاة الصندوق بما أسفر عنه الفحص المكتبي من ملاحظات لاستيفائها تمهيدا للفحص الميداني .
- فحص ميداني لعدد **٩٣** صندوق تأمين تم من خلاله فحص السجلات المحاسبية للتحقق من مطابقتها لما هو وارد بالحسابات الختامية للصندوق وكذلك التأكد من تحقيق موارد الصندوق المحددة بنظامه الأساسي وصحة حساب صرف المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء .
- الموافقة على استثمارات بلغت **١,٢ مليار** جنيه و تمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ ، ب – وداائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

٢-٢ تسجيل الصناديق:

جدول (٢-١١)	تسجيل صناديق التأمين الخاصة		
البيـان	يناير-مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	معدل التغير %
تسجيل جديد	٣	٧	%١٣٣
تعديل أنظمة أساسية	٢٥	٥٠	%١٠٠
شطب	١	٣	%٢٠٠

- صدر خلال شهر مارس ٢٠١٥ عدد **٣٠** قراراً تتعلق بتسجيل وشطب و تعديل الأنظمة الأساسية لعدد **٢٢** صندوق تأمين خاص.
- تم خلال الفترة من أول العام حتى نهاية مارس تسجيل عدد **٧** صناديق تأمين خاص و تعديل الأنظمة الأساسية لعدد **٥٠** صندوق، و شطب عدد ٣ صناديق .
- تصدر القرارات بعد موافقة اللجنة المختصة والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠.

٣. الأنشطة المساعدة :

٣-١ شركات الوساطة فى التأمين وإعادة التأمين

بلغ عدد شركات الوساطة التأمينية في نهاية شهر مارس ٢٠١٥ عدد (٤٦) شركة مقارنة بعدد (٤٤) شركة وساطة في نهاية مارس ٢٠١٤.

٣-٢ وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)

جدول (٢- ١٢)	تسجيل وسطاء التأمين		
البيـــان	يناير- مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	معدل التغير %
العدد السارى أول العام	٦٩١٣	٧٦٦٤	%١١
تسجيل جديد	١٣٧	٢٠٧	%٥١
إعادة قيد	٨٢	٥٩	%٢٨-
شطب	٢٠٥-	٢٤١-	%٢١٨-
العدد الساري فى نهاية الفترة	٦٩٢٧	٧٦٨٩	%١١

من الجدول السابق يتبين مايلى :

بلغ عدد وسطاء التأمين فى نهاية شهر مارس ٢٠١٥ عدد (٧٦٨٩ وسيطا) مقابل عدد ٦٩٢٧ وسيطا فى نهاية شهر مارس ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١١ % .

جدول (٢-١٣)	أسباب شطب وسطاء التأمين		
البيان	يناير- مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	معدل التغير %
شطب بسبب عدم التجديد	١٥٣	١٥٧	%٣
شطب بسبب عدم استيفاء مستندات	٤٩	٧٧	%٥٧
شطب بسبب رسوب فى امتحان الهيئة	١	٠	%١٠٠-
شطب بناء على طلبهم	١	٢	%١٠٠
شطب بسبب الوفاة	٠	٥	___
شطب بسبب مخالفة أحكام القانون (١٠) لسنة ١٩٨١	١	٠	%١٠٠-
إجمالى العدد المشطوب	٢٠٥	٢٤١	%١٨

٣-٣ خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد شركات خبراء معاينة وتقدير الأضرار والبالغ عدد **٤٩** شركة خلال شهر مارس ٢٠١٥ حيث تم قيد **شركتين جديدتين** خلال هذا الشهر . مقارنة بعدد ٤٤ شركة في نهاية مارس ٢٠١٤ .

٣-٤ خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)

جدول(٢-١٤)	عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)		
البيان	يناير- مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	معدل التغير %
العدد السارى أول العام	٥١٠	٤٢٣	-١٧%
تسجيل جديد	٤	٠	-١٠٠%
إعادة قيد	١	٢	١٠٠%
شطب	-٩	-١٣	-٢٤٤%
العدد السارى فى نهاية الشهر	٥٠٦	٤١٢	-١٩%

من الجدول السابق يتبين مايلى :

بلغ عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار **٤١٢** خبير معاينة فى نهاية مارس ٢٠١٥ مقابل **٥٠٦** خبير معاينة في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ بمعدل انخفاض ١٩% .

٣-٥ خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد خبراء التأمين الاستشاريين (أشخاص اعتباريين) في نهاية شهر مارس ٢٠١٥ عدد **١٠** شركات) مقارنة بعدد **١٢** شركة في نهاية مارس ٢٠١٤.

٣-٦ خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)

لم يتم تسجيل أي خبراء استشاريين جدد في شهر مارس ٢٠١٥ ليظل عددهم **٣١٠** خبيراً مقارنة بعدد (٣٠٧) خبير استشاري في نهاية مارس ٢٠١٤

٣-٧ الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

لم يتم تسجيل خبراء اكتواريين خلال شهر مارس ٢٠١٥ ليظل عددهم **٣١** خبير اكتواري، مقارنة بعدد (٢٥) خبيرا اكتوارياً في نهاية مارس ٢٠١٤

ثالثاً: نشاط التمويل العقارى

أهم المؤشرات

جدول (٣ – ١)	بيان مقارن بأهم مؤشرات نشاط التمويل العقارى				
البيـــان	يناير-مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	نسبة التغير %	تراكميا منذ بداية النشاط حتى نهاية مارس ٢٠١٤	تراكميا منذ بداية النشاط حتى نهاية مارس٢٠١٥
اجمالى التمويل العقارى الممنوح من الشركات (مليون جنيه)	١٢٦,٥	٢٧٠,٤	%١١٣,٨	٤٣٨٦	٥١٠٦
اجمالى أرصدة التمويل العقارى لدى شركات التمويل (مليون جنيه)	٠	٠	٠	٢٢٨٣	٢٥١٣
اجمالى قيمة إعادة التمويل العقارى (مليون جنيه)	٢	٠	%١٠٠,٠-	٧١٠	٨٠٠
عدد المستفيدين (العقود)	٢٥٨	١٤٤١	%٤٥٨,٥	٣٤٣٠٣	٣٧٤٥٧

١. تطور النشاط فيما يخص حجم التمويل العقارى

بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري خلال الفترة المعروضة بدءاً من يناير ٢٠١٥ وحتى نهاية مارس ٢٠١٥ مبلغ ٢٧٠,٤ مليون جنيه مقابل ١٢٦,٥مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ ، بمعدل إرتفاع قدره ١١٣,٨ % .

وبلغ إجمالي حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥ ما قيمته ٥,٠ مليار جنيه مقابل ٤,٤ مليار جنيه حتى نهاية مارس ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١٦,٤%.

٢. تطور النشاط فيما يخص إجمالى أرصدة التمويل العقارى

بلغ إجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥ ما قيمته ٢,٥ مليار جنيه مقابل ٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤.

٣. تطور النشاط فيما يخص حجم إعادة التمويل العقاري

لم يتم منح إعادة تمويل عقاري من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري خلال الفترة من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٥ مقارنة بقيمة ٢ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ . وبلغ إجمالي قيمة إعادة التمويل العقاري الممنوح منذ بداية النشاط حتى نهاية مارس ٢٠١٥ مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مقارنةً بمبلغ ٧١٠ مليون جنيه منذ بداية النشاط حتى نهاية مارس ٢٠١٤.

٤. تطور النشاط فيما يخص الدخل الشهرى

جدول (٣ – ٢)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري القيمة بالمليون جنيه				
الدخل الشهرى بالجنيه	يناير-مارس ٢٠١٤		يناير- مارس ٢٠١٥		نسبة التغير%
	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	
حتى ١٧٥٠ ج	٣١,٠	%٢٤,٥	٠,٧	%٠,٣	٩٧,٧-
أكبر من ١٧٥٠ ج	٩٥,٥	%٧٥,٥	٢١٣,٢	%٩٩,٧	١٢٣,٢
الإجمالي	١٢٦,٥	%١٠٠	٢١٣,٩	%١٠٠	٦٩,١

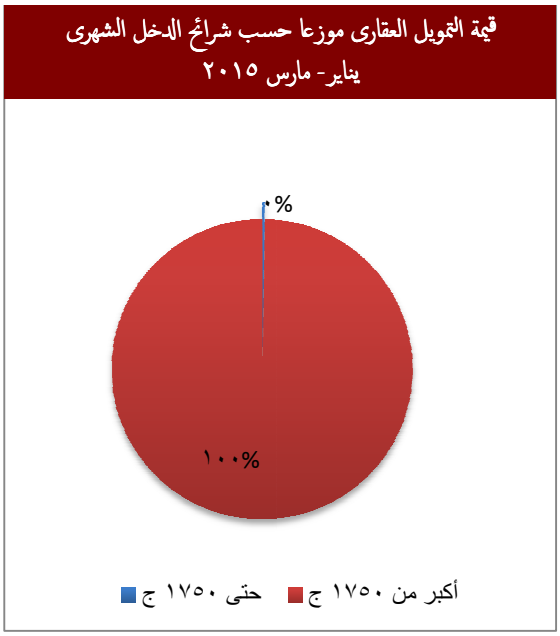

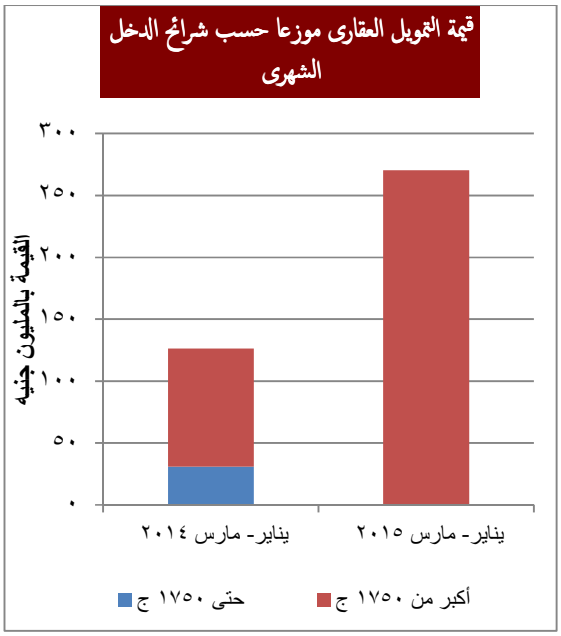

يتضح من الجدول و الرسم البياني السابق :

استحواذ فئات الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهرياً على نسبة ٩٩,٧% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح بدءاً من يناير ٢٠١٥ وحتى نهاية مارس ٢٠١٥ والبالغ قيمته ٢١٣,٢ مليون جنيه ، بينما استحوذت هذه الفئة خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ على ٧٥,٥% من إجمال قيمة التمويل العقاري الممنوح وقدره ٩٥,٥ مليون جنيه.

٥. تطور النشاط فيما يخص عدد العقودالجديدة (عدد المستثمرين)

بلغ عدد العقود الجديدة (المستثمرين) ١٤٤١ عقداً (مستثمر جديد) خلال الفترة المعروضة بدءاً من يناير ٢٠١٥ وحتى نهاية مارس ٢٠١٥ ، وذلك مقابل ٢٥٨ عقداً خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ ليصل إجمالي عدد العقود منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية مارس ٢٠١٥ إلى ٣٧٤٥٧ عقد (مستثمر) .

جدول (٣-٣)	عدد عقود التمويل العقاري (المستثمرين) موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري				
الدخل الشهري بالجنيه	يناير-مارس ٢٠١٤		يناير- مارس ٢٠١٥		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
حتى ١٧٥٠	١٢٩	%٥٠,٠	٢٣	%١,٦	%٨٢,٢-
أكبر من ١٧٥٠ ج	١٢٩	%٥٠,٠	١٤١٨	%٩٨,٤	%٩٩٩,٢
الإجمالي	٢٥٨	%١٠٠	١٤٤١	%١٠٠	%٤٥٨,٥

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

مثلت نسبة عدد العقود في فئة الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهرياً ٩٨,٤ % من إجمالي عدد العقود خلال الفترة من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٥ والبالغ عددهم ١٤٤١ عقداً ، بينما كانت تمثل ٥٠,٠ % خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ والتي بلغ عدد العقود بها ٢٥٨ عقداً .

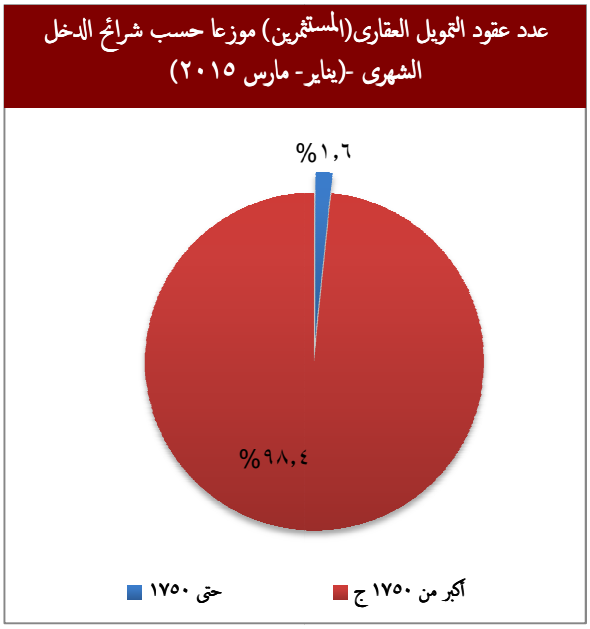

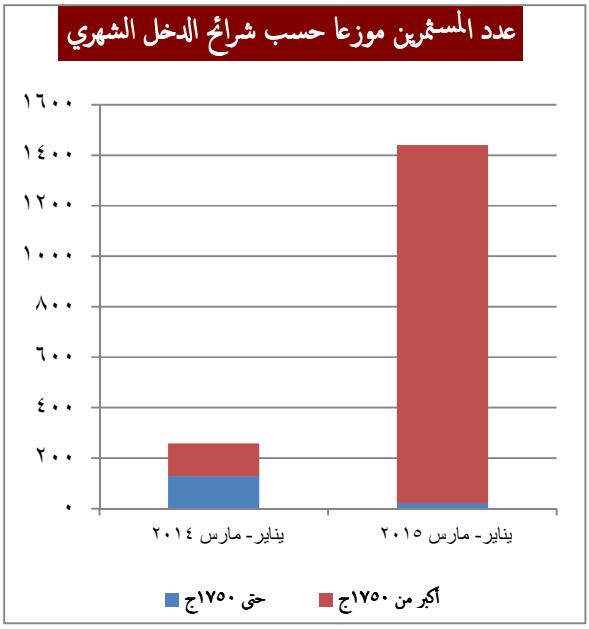

٦. تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (٣-٤)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب فئة المساحة القيمة بالمليون جنيه				
فئة المساحات م٢	يناير-مارس ٢٠١٤		يناير- مارس ٢٠١٥		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
من ٠ - ٦٦ م٢	٢,٠	%١,٦	١٠,٩	%٤,٠	%٤٤٥,٠
من ٦٦- ٨٦ م٢	٠,٣	%٠,٢	١٧,٨	%٦,٦	%٥٨٣٣,٣
أكبر من ٨٦ م٢	١٢٤,٢	%٩٨,٢	٢٤١,٧	%٨٩,٤	%٩٤,٦
الإجمالى	١٢٦,٥	%١٠٠,٠	٢٧٠,٤	%١٠٠,٠	%١١٣,٨

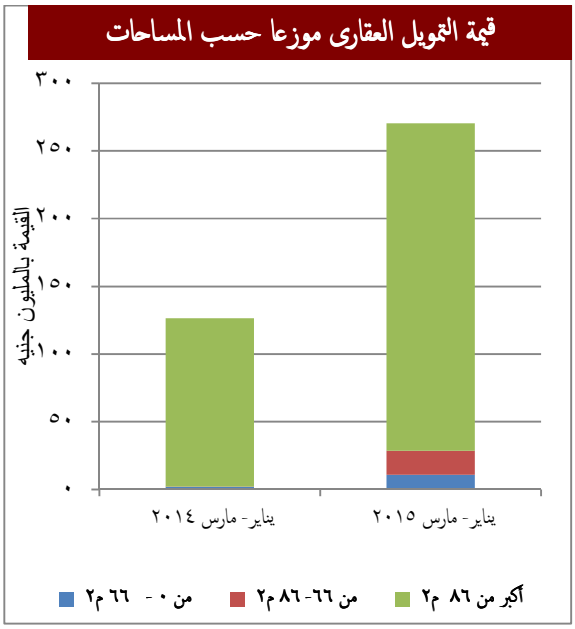

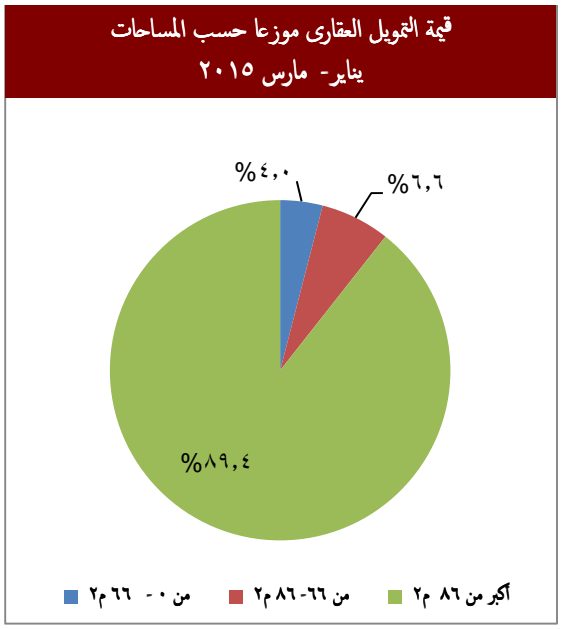

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة المساحة أكبر من ٨٦ م٢ على نسبة ٨٩,٤ % من إجمالي التمويل الممنوح من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٥ والبالغ قيمته ٢٤١,٧ مليون جنيه. بينما استحوذت هذه الفئة من المساحة في الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ على نسبة ٩٨,٢ % من إجمالي التمويل الممنوح و الذي بلغت قيمته ١٢٦,٥ مليون جنيه.

جدول (٣-٥)	عدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة المساحة				
فئة المساحات م٢	يناير-مارس ٢٠١٤		يناير- مارس ٢٠١٥		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
من ٠ - ٦٦ م٢	٣٧	%١٤,٣	١٥	%١,٠	%٥٩,٥-
من ٦٦- ٨٦ م٢	٢	%٠,٨	٥٨٥	%٤٠,٦	%٢٩١٥٠
أكبر من ٨٦ م٢	٢١٩	%٨٤,٩	٨٤١	%٥٨,٤	%٢٨٤
الإجمالى	٢٥٨	%١٠٠	١٤٤١	%١٠٠	%٤٥٨,٥

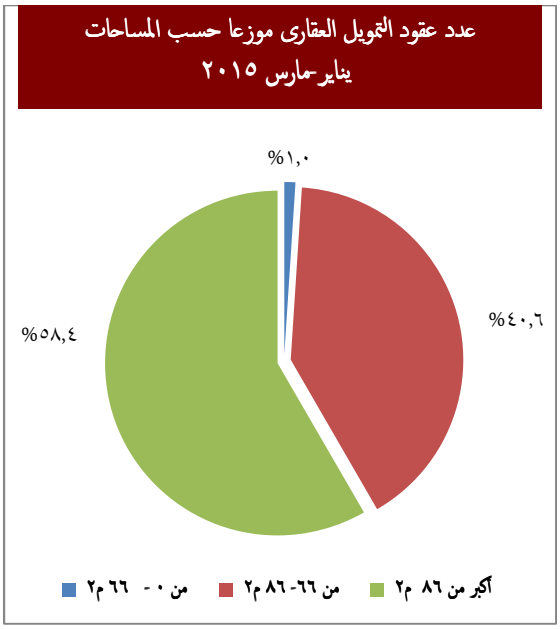

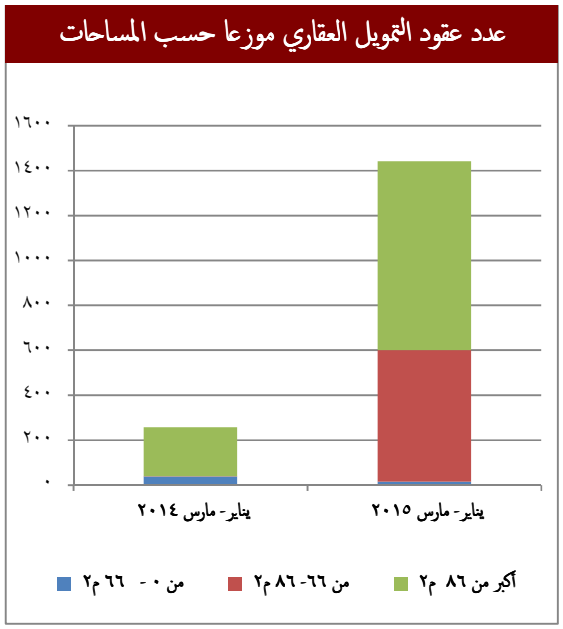

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- انخفاض النسبة التي تحتلها فئة المساحة (٦٦ م٢ فأقل) إلى ١ % من إجمالي عدد العقود الجديدة خلال الفترة المعروضة (بدءاً من يناير ٢٠١٥ حتى نهاية مارس ٢٠١٥) بينما كانت تحتل خلال الفترة المناظرة من العام السابق على نسبة ١٤,٣ % .

- إنخفاض النسبة التى تحتلها فئة المساحة (أكبر من ٨٦ م٢) إلى ٥٨,٤ % من إجمالي عدد العقود الجديدة منذ بداية يناير ٢٠١٥حتى آخر مارس ٢٠١٥، مقارنةً بنسبة ٨٤,٩ % خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- أما فئة المساحة (٦٦-٨٦ م٢) فقد مثلت نسبة ٤٠,٦% من إجمالي عدد المستثمرين الجدد " العقود الجديدة " خلال الفترة المعروضة " بدءاً من يناير ٢٠١٥ حتى نهاية مارس ٢٠١٥" ، بينما كانت تمثل نسبة ضئيلة جداً بلغت ٠,٨ % خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤.

٧. تطور النشاط فيما يخص نوع الاستخدام

جدول (٣-٦)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع الاستخدام القيمة بالمليون جنيه				
الغرض	يناير-مارس ٢٠١٤		يناير- مارس ٢٠١٥		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
سكنى	١٢٤,٦	%٩٨,٥	٢٦٤,٨	%٩٧,٩	%١١٢,٥
أخرى	١,٩	%١,٥	٥,٦	%٢,١	%١٩٤,٧
الإجمالي	١٢٦,٥	%١٠٠	٢٧٠,٤	%١٠٠	%١١٣,٨

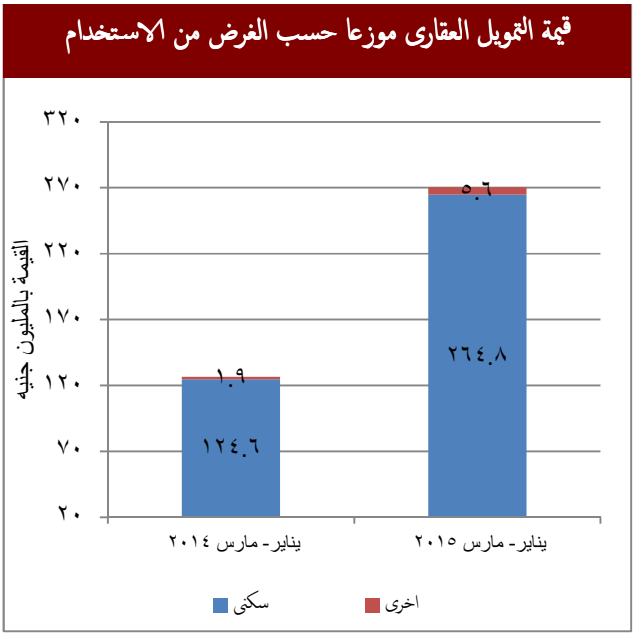

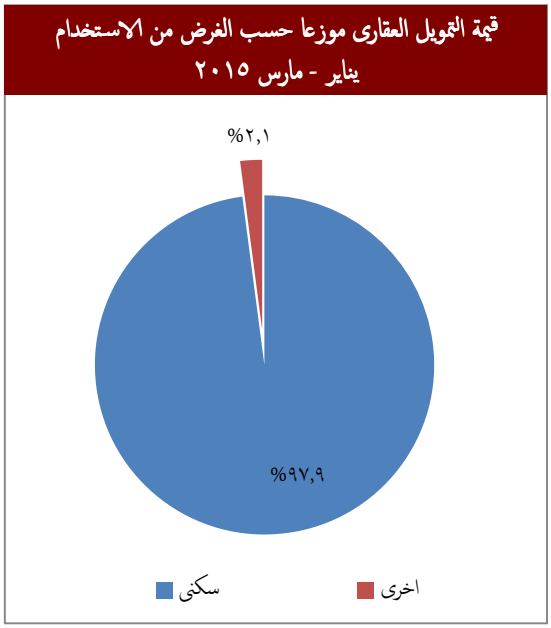

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

تمثل النسبة التي تحتلها فئة الوحدات السكنية ٩٨,٣% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح فى الفترة المعروضة من عام ٢٠١٥، بينما كانت تمثل نسبة ٩٨,٥ % من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح خلال الفترة المناظرة من العام السابق ٢٠١٤ .

جدول (٣-٧)	عدد عقود التمويل العقاري موزعاً حسب الغرض من الاستخدام				
نوع الغرض	يناير-مارس ٢٠١٤		يناير- مارس ٢٠١٥		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	٢٥٧	%٩٩,٦	١٤١٩	%٩٨,٥	%٤٥٢,١
أخرى	١	%٠,٤	٢٢	%١,٥	%٢١٠٠
الإجمالي	٢٥٨	%١٠٠	١٤٤١	%١٠٠	%٤٥٨,٥

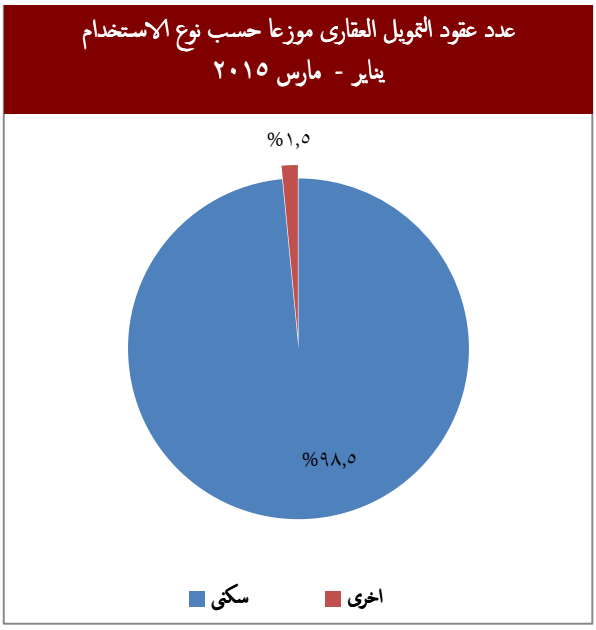

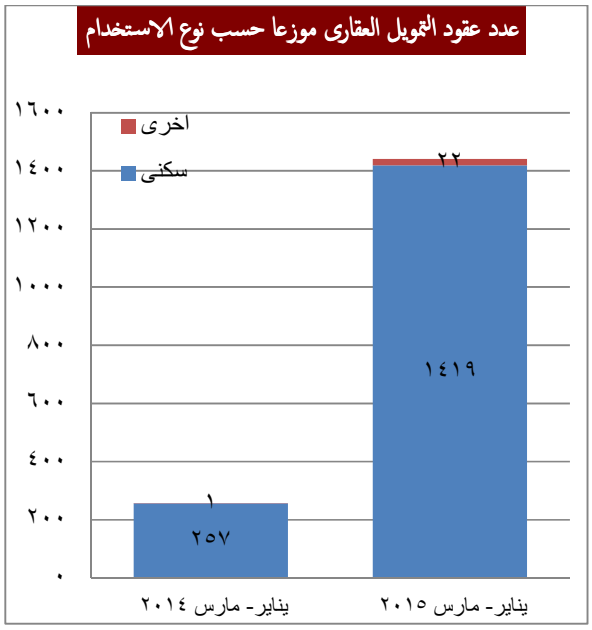

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة الوحدات السكنية على نسبة ٩٨,٥ % من إجمالي عدد عقود التمويل العقاري خلال الفترة المعروضة " بدءاً من يناير ٢٠١٥ حتى نهاية مارس ٢٠١٥" مقارنةً بنسبة ٩٩,٦ % خلال الفترة المناظـــرة من العـام السـابق ٢٠١٤ ، حيث يستحوذ السكن على الاهتمام الأكبر من جانب المستثمرين .

شركات التمويل العقاري

جدول (٣ –٨)	شـــركات التمويل العقـاري				
البيـــــان	يناير-مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	نسبة التغير %	تراكمياً حتى نهاية مارس ٢٠١٤	تراكمياً حتى نهاية مارس ٢٠١٥
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	٠	٠	٠	١٣	١٣
إجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جنيه)	٠	٠	٠	٢٠٥٣	٢٠٥٣

لم يتم خلال شهر مارس ٢٠١٥ منح تراخيص لشركات تمويل عقاري جديدة ، ليظل عدد الشركات ثابتاً عند ١٢ شركة للتمويل العقاري، وشركة واحدة لإعادة التمويل العقاري ، و هو نفس عدد الشركات في نهاية مارس ٢٠١٤.

وبلغ اجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات في نهاية مارس ٢٠١٥ مبلغ ٢٠٥٣ مليون جنيه وهو نفس قيمتها في نهاية مارس ٢٠١٤.

قيد المهنيين

جدول (٣-٩)	عدد المقيدين بأنشطة التمويل العقاري			
البيان	عدد المقيدين في مارس٢٠١٤	عدد المقيدين في مارس٢٠١٥	عدد المقيدين حتى نهاية مارس٢٠١٤	عدد المقيدين حتى نهاية مارس ٢٠١٥
وسطاء التمويل العقاري	٠	٠	٢١٥	٢١٤
خبراء التقييم العقاري	٠	٠	١٦٩	١٩٧
الوكلاء العقاريين	١	١	١٩٨	٢٠٥

رابعاً: نشاط التأجير التمويلي

شهدت الفترة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥ تواصل الارتفاع الهائل في قيمة العقود في مجال التأجير التمويلى مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وفيما يلي أهم مؤشرات أداء هذا النشاط حتى نهاية مارس ٢٠١٥ :

عدد وقيمة العقود

جدول (٤-١)	تطور نشاط التأجير التمويلى		
البيان	يناير-مارس٢٠١٤	يناير-مارس٢٠١٥	نسبة التغير %
عدد العقود	٤٥١	٦٩٠	٥٣,٠
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	١٣٨٣,٧٩	٧١١٨,٦٥	٤١٤,٤

- ارتفاع قيمة العقود لتصل إلى **٧١١٨,٦٥** مليون جنيه مقارنةً بـ **١٣٨٣,٧٩** مليون جنيه يناير-مارس٢٠١٤ بمعدل ارتفاع قدره **٤١٤,٤** % ، ويرجع هذا الارتفاع الهائل إلى تسجيل عقدين معدات ثقيلة بقيمة ٤٨٥٧,٥٢ مليون جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٥ لصالح الشركة المصرية للحفر البحرى.
- ارتفاع عدد العقود ليصل إلى **٦٩٠** عقداً مقارنةً بـ **٤٥١** عقداً خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره **٥٣,٠** % .

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لقيمة العقود

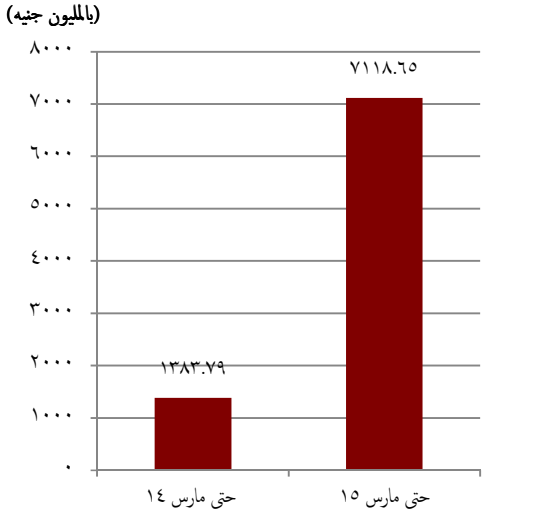

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لعدد العقود

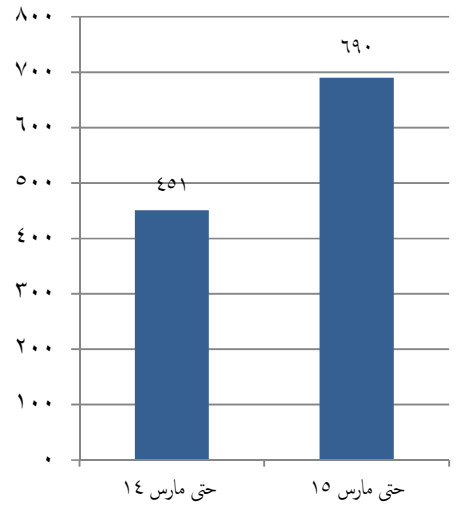

تصنيف النشـــاط

جدول (٤-٢)	تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط					
م	النشاط	يناير- مارس٢٠١٤			يناير- مارس٢٠١٥		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	معدات ثقيلة	٥٠	١٠٥	٧,٥٩	٤٢	٥٠٤٥,٤٩	٧٠,٨٨
٢	آلات ومعدات	٤٣	١٢٧,٨٧	٩,٢٤	١٠٩	٥٩٤,٠١	٨,٣٤
٣	عقارات وأراضي	٢٥	٥٩٥,٤٣	٤٣,٠٣	٢٩	٥٤١,١٩	٧,٦
٤	سيارات نقل	١٣٥	٢٣٠,٧٥	١٦,٦٨	٢٤١	٣٦٣,٤٩	٥,١١
٥	خطوط انتاج	١٤	٧٨,٣٣	٥,٦٦	٤٠	٣١٢,٦٧	٤,٣٩
٦	سيارات ملاكي	١٤٠	٨٥,٩	٦,٢١	١٦٤	١١٢,٧٢	١,٥٨
٧	بواخر	٤	٦٩,٤٦	٥,٠٢	٣	٤٧,٦	٠,٦٧
٨	أجهزة مكتبية	٢٩	٣٠,٠٥	٢,١٧	٤٣	٤٠,٥٩	٠,٥٧
٩	المال المعنوي	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١	١,٣٥	٠,٠٢
١٠	أخرى	١١	٦١	٤,٤١	١٨	٥٩,٥٤	٠,٨٤
	الإجمالى	٤٥١	١٣٨٣,٧٩	١٠٠,٠٠	٦٩٠	٧١١٨,٦٥	١٠٠,٠٠

- شهدت الفترة محل الدراسة- استمرار- تصدر نشاط المعدات الثقيلة قائمة التصنيفات مسجلاً هذه الفترة **٥٠٤٥,٤٩** مليون جنيه بنسبة ٧٠,٨٨ %.
- تلا نشاط المعدات الثقيلة فى الترتيب نشاط الآلات ومعدات باستحواذه على ٨,٣٤% من إجمالى قيمة العقود وبقيمة بلغت **٥٩٤,٠١** مليون جنيه.
- وحل فى الترتيب الثالث نشاط العقارات والأراضي بقيمة عقود بلغت **٥٤١,١٩** مليون جنيه ونسبة ٧,٦% من إجمالى قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

عددعقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط (يناير- مارس٢٠١٥)

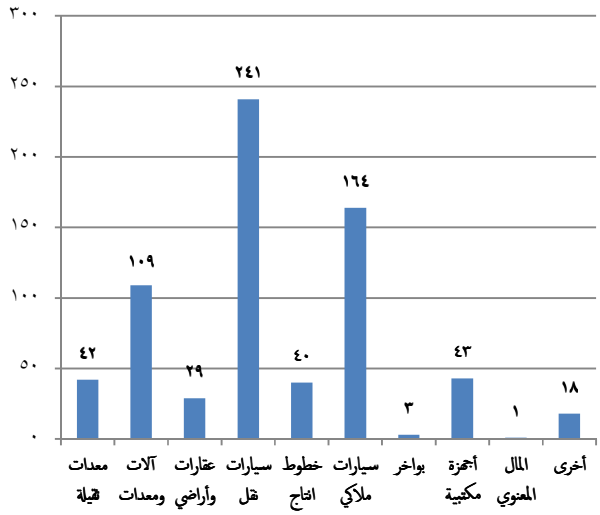

قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط (يناير - مارس ٢٠١٥)

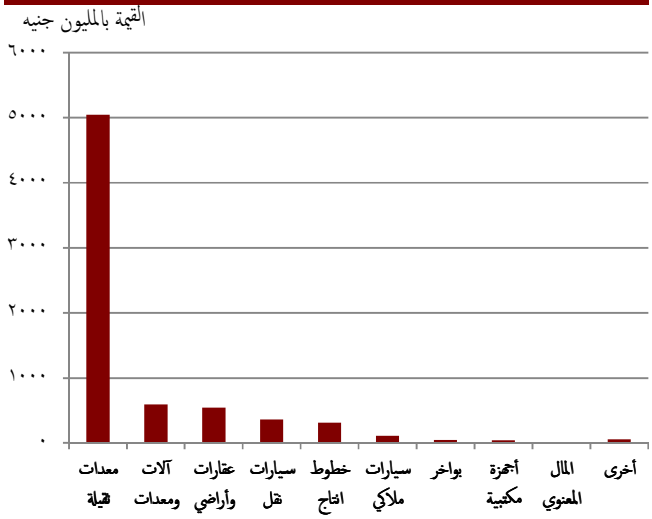

شركات التأجير التمويلي

جدول (٤-٣)	شركات التأجير التمويلي	
بيان	يناير-مارس ٢٠١٤	يناير-مارس ٢٠١٥
عدد الشركات المقيدة حتى نهاية الشهر	٢١٤	٢١٦
عدد الشركات العاملة خلال الشهر	٢٤	١٩

- لم تشهد الفترة محل الدراسة الترخيص لأية شركة جديدة بمزاولة نشاط التأجير التمويلي بالسوق ، ليظل بذلك عدد الشركات المقيدة بالهيئة ثابتاً عند ٢١٦ شركة مقارنةً بـ ٢١٤ خلال الفترة المناظرة من العام السابق. بينما شهدت الفترة محل الدراسة نشاط ١٩ شركة تأجير تمويلى مقابل ٢٤ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .
- بلغ عدد الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢% عدد ١٥ شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل ١٤ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .
- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة الشركة المصرية للحفر البحرى باستحواذها على حصة سوقية بلغت ٦٨,٢ % (بينما لم يكن لها أي نشاط في العام السابق ٢٠١٤) ، تليها شركة كيو إن بى الأهلى بحصة سوقية بلغت ٦,٤ % ، لتأتى شركة انكوليس فى الترتيب الثالث بنسبة ٦,٠% من إجمالى قيم العقود بالسوق حتى نهاية مارس ٢٠١٥ .

جـدول (٤-٤)

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً

م	الشـركة	يناير-مارس٢٠١٤			يناير-مارس٢٠١٥		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	الشركة المصرية للحفر البحرى	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٢	٤٨٥٧,٥٢	٦٨,٢٤
٢	كيو أن بى الأهلى للتأجير التمويلى	٩٧	١٤٥,١١	١٠,٤٩	١٩٧	٤٥٧,٤٧	٦,٤٣
٣	الدولية للتاجير التمويلى - انكوليس	٤٢	٨٦,٩٧	٦,٢٨	٨٧	٤٣٢,٧٨	٦,٠٨
٤	كوربليس للتأجير التمويلى - مصر(كورب ليس)	٦٠	٣٥١,٧٩	٢٥,٤٢	٦٦	٣٨٢,٦	٥,٣٧
٥	تكنوليس للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١٠	٢١٥,٤٣	٣,٠٣
٦	تمويل للتأجير التمويلى	١	١٥,٦٦	١,١٣	١٣	١٣٨,٠٤	١,٩٤
٧	جى بى للتأجير التمويلى	٢٨	١٧٧,٦٩	١٢,٨٤	٣٤	١٣٦,٥	١,٩٢
٨	اوريكس مصر للتأجير التمويلى	٦٢	٩١,٥٩	٦,٦٢	٦٢	١١٦,٣٤	١,٦٣
٩	بيريوس مصر للتأجير التمويلي	١	١,٩١	٠,١٤	٢٢	٩٥,٠٣	١,٣٣
١٠	أديليس للتأجير التمويلى	١٧	٩,٧٩	٠,٧١	٦٤	٩٢,٥	١,٣
١١	التوفيق للتأجير التمويلى	٤٥	١٢٣,١٧	٨,٩	٤٤	٧٢,٧٨	١,٠٢
١٢	الصعيد للتأجير التمويلى	٢١	١٤,٣٢	١,٠٣	٤٦	٥٠,١٦	٠,٧
١٣	الاهلى للتأجير التمويلى	١٨	٣٩,٤٧	٢,٨٥	٦	٣٧,٢٩	٠,٥٢
١٤	التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة	١	٣,٦٢	٠,٢٦	١٧	١٦,٤٦	٠,٢٣
١٥	الامارات دبى الوطنى للتأجير التمويلى	٦	١٤,٤١	١,٠٤	٦	١٠,٠٨	٠,١٤
١٦	اوتراك للتأجير التمويلى	٦	٤,٧٢	٠,٣٤	٣	١,٨٥	٠,٠٣
١٧	توشكى للتأجير التمويلى	٢٢	١٠,٥٢	٠,٧٦	٤	١,٦٨	٠,٠٢
١٨	مكة للتأجير التمويلي	٣	١,٧٨	٠,١٣	٣	١,٤٣	٠,٠٢
١٩	النيل للتاجير التمويلى NFL	١	٠,٢٥	٠,٠٢	١	١,٣٥	٠,٠٢
٢٠	الكرنك للتأجير التمويلى	٢	١١٢,٩٩	٨,١٧	٣	١,٣٥	٠,٠٢
٢١	بيت الخبرة للتنمية الإقتصادية	١٠	١٣٨,٣٧	١٠,٠٠	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٢٢	مصر فوركابيتال ليز للتأجير التمويلي	١	٢٧,٨٥	٢,٠١	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٢٣	سياف لتأجير الطائرات والمعدات	١	٩,٧	٠,٧	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٢٤	نظم المكاتب المتكاملة	٢	١,٠٧	٠,٠٨	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٢٥	مجموعة إخوان للتأجير التمويلي	٣	١	٠,٠٧	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٢٦	جراند إنفستمنت للتأجير التمويلي	١	٠,٠٥	٠,٠٠	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
	الإجـمـالـى	٤٥١	١٣٨٣,٨٠	١٠٠,٠٠	٦٩٠	٧١١٨,٦٤	١٠٠,٠٠

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥

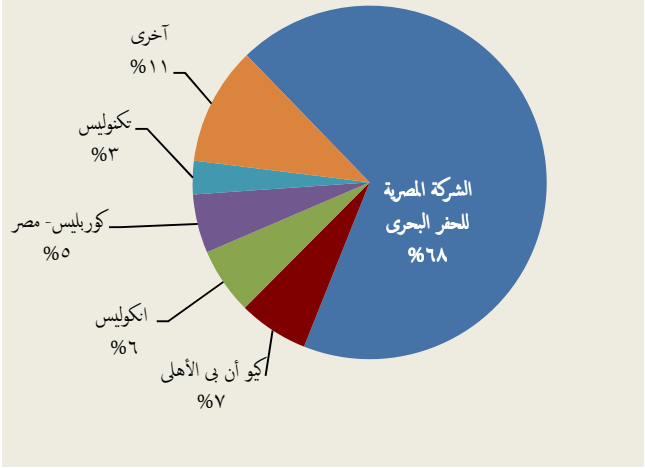

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٤

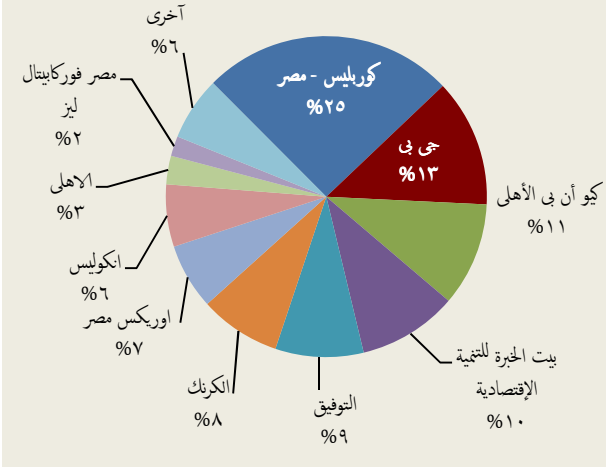

* أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢%.

* يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.

* قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية ، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً : نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة قيمة ١،٣٤٨ مليون جنيه في نهاية مارس ٢٠١٥ بالمقارنة بـ ١,٢٢٨ مليون جنيه في ديسمبر ٢٠١٤ بمعدل زيادة قدره ٩,٧%.

جدول (٥-١)	حجم الأرصدة المدينة القيمة بالمليون جنيه				
السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥
حجم الأرصدة المدينة	٢٣٩	٤٩٥	٩٧١	١،٢٢٨	١،٣٤٨

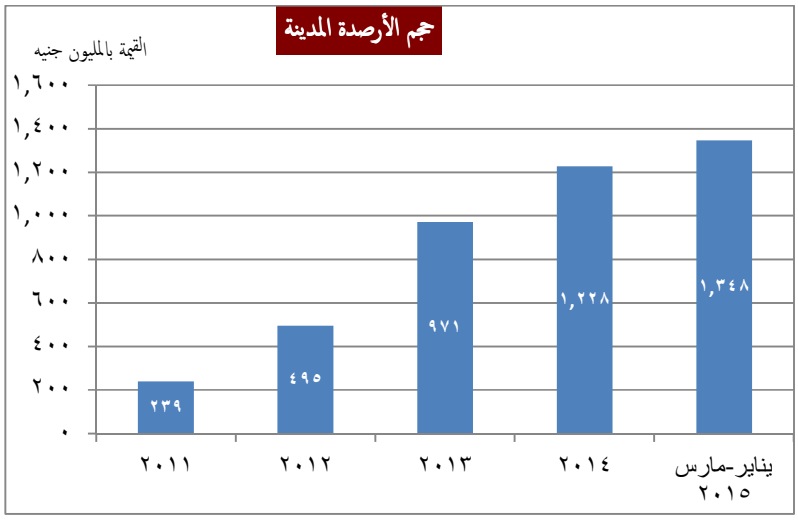

حجم الأوراق المخصمة

جدول (٥-٢)	حجم الأوراق المخصمة القيمة بالمليون جنيه				
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥
مع حق الرجوع	٣٨٢	٥٣٢	١،٢٥١	١،٧٣٠	**٤٨٢**
بدون حق الرجوع	٥٩٣	٧٣١	٢،٠٤٥	٢،٠٠٤	٤٨٣
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	٩٧٥	١،٢٦٣	٣،٢٩٦	٣،٧٣٦	٩٦٦

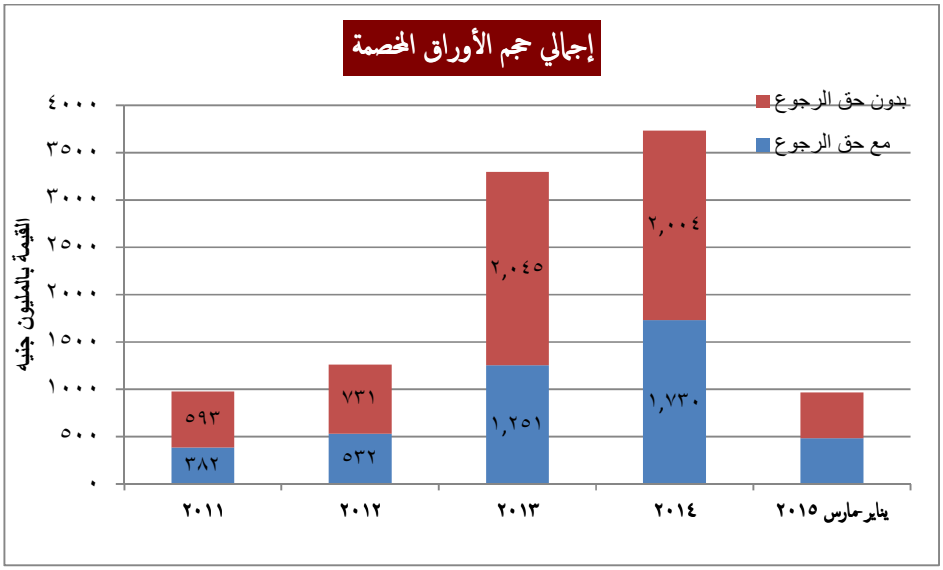

حجم الأوراق المخصمة موزعاً وفقاً لنوع التخصيم دولي/محلي

(مارس ٢٠١٥)

يوضح الرسم البيانى التالي حجم الأوراق المخصمة خلال شهر مارس ٢٠١٥ موزعة وفقاً لنوع التخصيم : تخصيم محلي و تخصيم دولي (تصدير/استيراد) ، حيث استحوذ حجم الأوراق المخصمة محلياً على ٧٧ % من إجمالي حجم الأوراق المخصمة ، بينما بلغ نصيب حجم الأوراق المخصمة دولياً نسبة ٢٣% من إجمالي الأوراق المخصمة ، حيث بلغ تخصيم التصدير (١٢%) أما تخصيم الاستيراد فقد كان نصيبه ١١% من إجمالي الأوراق المخصمة.

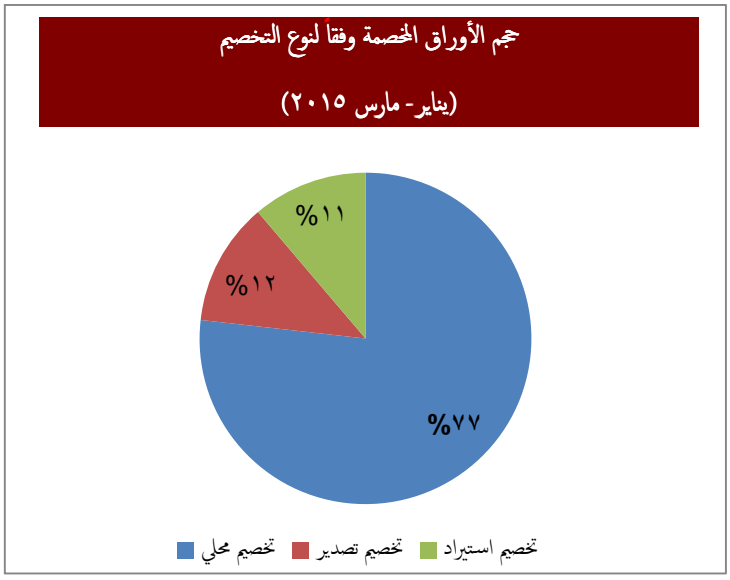

عدد العملاء

جدول (٥-٣)	عدد العملاء				
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥
عدد العملاء	٨٩	١٠٩	١٥٢	١٨٢	١٧٦

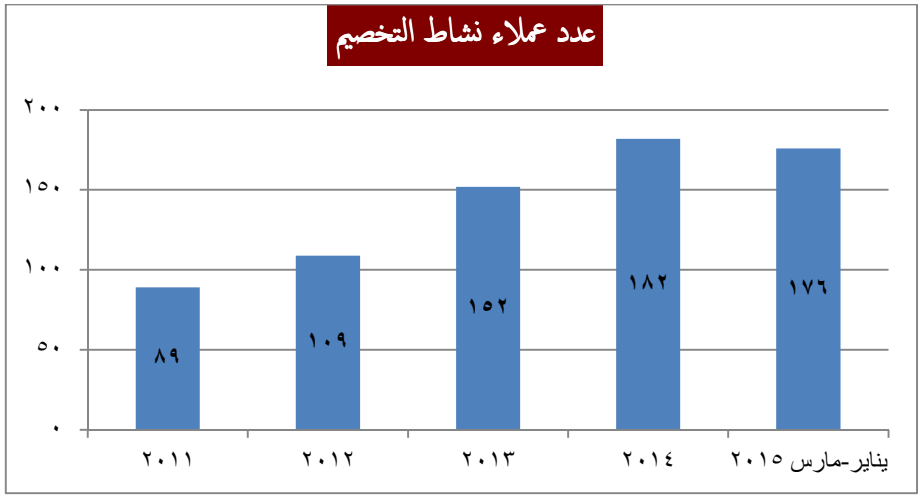

شركات التخصيم

لم يتم الترخيص لشركات تخصيم جديدة خلال شهر مارس ليظل عددهم ثابتاً عند ٦ شركات . و حصلت **شركة المصريين على الموافقة المبدئية ولكن لم ترخص بعد.**

جدول (٥-٤)	شركات التخصيم				
البـــــــيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥
إجمالي عدد الشركات المقيدة	١	٤	٦	٦	٦
عدد الشركات التي حصلت على الترخيص	٠	٣	٢	٠	٠

رؤوس أموال الشركات

جدول (٥-٥)	رؤوس أموال شركات التخصيم

شركة التخصيم	رأس المال
الشركة المصرية للتخصيم	١٥ مليون دولار
شركة درايف للتخصيم	٤٨ مليون جنيه
شركة QNB للتخصيم (NSGB سابقاً)	١٥٠ مليون جنيه
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	١٠٠ مليون جنيه
شركة القاهرة للتخصيم	١٠ مليون جنيه
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٢٥٠ مليون جنيه

الحصص السوقية لشركات التخصيم خلال شهر مارس ٢٠١٥

فيما يلي بيان بحجم الحصص السوقية لشركات التخصيم وفقاً لحجم الأوراق المخصمة خلال شهر مارس ٢٠١٥

جدول (٥-٦)	الحصص السوقية لشركات التخصيم خلال شهر مارس٢٠١٥
اسم الشركة	الحصة السوقية
شركة QNB للتخصيم (NSGB سابقاً)	%٤٤,٢٢
الشركة المصرية للتخصيم	%٣٤
شركة درايف للتخصيم	%١١,٨٦
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	%٥,٠٣
شركة القاهرة للتخصيم	%٣,٦٠
الشركة المصرية لضمان الصادرات	%١,٢٩

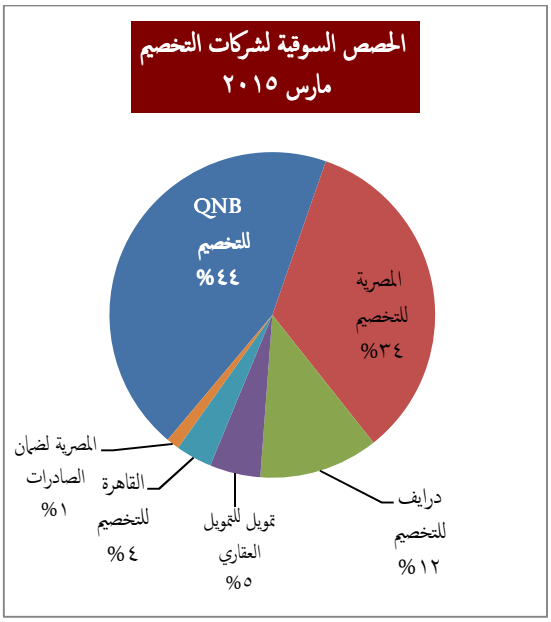

سادساً : نشاط التمويل متناهي الصغر:

أقر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة برئاسة السيد رئيس الهيئة قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية والتى أعدها مجلس أمناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية بعد مناقشتها على مدى أكثر من اجتماع.

وتجدر الاشارة الى انه تم إصدار تراخيص لعدد ١٠٥ جمعية ومؤسسة أهلية لمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر، تعمل فى عدد من محافظات الدلتا والصعيد وشمال سيناء والقناة والإسكندرية والقاهرة الكبرى.

كما أن القواعد تم إقرارها وفقاً لما نص عليه القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والذى صدر مؤخراً لينظم لأول مرة هذا النشاط فى مصر، و راعت تقسيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى ثلاثة فئات وفقاً لحجم محفظة التمويل متناهى الصغر لديها، الفئة (أ) للمحفظة التى تبلغ ٥٠ مليون جنيه فأكثر والفئة (ب) للمحفظة من ١٠ مليون إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه، والفئة (ج) التى تقل قيمة محفظة التمويل متناهى الصغر لديها عن ١٠ مليون جنيه. وجاء ذلك لكى تتناسب قواعد ومعايير ممارسة النشاط ومتطلبات الإفصاح وإدارة المخاطر مع حجم الأعمال والبنية الإدارية لكل فئة وبما لا يحملها بأعباء تفوق طاقتها.

وقد نظم القرار كل ما يتعلق بممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث تناول إلتزامات الجمعية أو المؤسسة ومتطلبات الحوكمة والشروط المطلوب توافرها فى مجلس الإدارة والمديرين، والتى تختلف من فئة إلى أخرى، إضافة إلى المتطلبات التنظيمية والفنية وكذلك ما يتعلق بمنح التمويل وإدارة المخاطر و حماية المتعاملين وقواعد إعداد القوائم المالية. كما تناولت الضوابط حوالة المحفظة الائتمانية ومتطلبات فتح ونقل ووقف نشاط مكاتب فرعية للجمعية أو المؤسسة إضافة إلى التقارير الرقابية المطلوبة ودوريتها ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وما يرتبط بالتعامل مع ممثلى الهيئة بشأن الإشراف والرقابة والتحقق.

وفيما يتعلق باعتبارات منح التمويل لعميل أو مجموعة عملاء متضامنين يراعى تطبيق السياسات المعتمدة بالجمعية أو المؤسسة الأهلية وعلى الأخص مراعاة الاعتبارات الآتية: مصداقية العميل ومدى خبرته و/أو مقدرته على ممارسة النشاط المطلوب تمويله، تجنب تحميل العميل تمويل يفوق طاقته على السداد، سابقة التعامل ، نتائج الاستعلام عنه ومن ضمنه نتيجة الاستعلام الائتمانى لحالات التمويل أكثر من ١٥٠٠ جنيه، وتناسب قيمة التمويل مع طبيعة المشروع وحجمه ومتطلباته التمويلية، مع مراعاة الاحتياجات المعيشية للعميل، وكذلك التدرج في التمويل مع نمو حجم النشاط وسابقة التعامل مع العميل.

كما أنه يجوز للجمعية أو المؤسسة منح تمويل الجماعي لمجموعة متضامنة من الأفراد في سداد قيمة التمويل وتحدد الجمعية أو المؤسسة الحد الأدنى والأقصى لعدد أفراد المجموعة وكيفية تكوين المجموعة المتضامنة وتنظيم المسئوليات داخل المجموعة وتحديد رئيس لكل مجموعة. وفي جميع الأحوال يجب أن يسلم كل عضو بالمجموعة نسخة من شروط التمويل الجماعى.

وشددت الهيئة على أن يراعى فى كل إعلان يصدر عن الجمعية أو المؤسسة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن يتصف بالصدق فى شكله أو مضمونه والالتزام بإظهار البيانات بطريقة صحيحة وواضحة مع عدم الحد من المعلومات التى يتم الإفصاح عنها وبما يتيح للجمهور فهم الاعلان وتقييم موضوعه. وكذلك عدم جواز إطلاق أسماء أو أوصاف على المنتجات التمويلية التي تتيحها الجمعية أو المؤسسة لعملائها من شأنها التضليل أو الخداع و ذلك فيما يتعلق بطبيعة التمويل الممنوح أو مدة السداد أو الأعباء التي يتم تحملها أو الأقساط المقررة أو أى تبعات على ذلك.

كما نظم القرار ايضا الحد الأدنى للنسبة الواجب على الجمعيات والمؤسسات الأهلية الالتزام بها فى تكوين مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها، والمرتبطة بمدة التأخير فى سداد أقساط التمويل من قبل العملاء. ويصل هذا المخصص إلى ١٠٠% من رصيد العميل بعد فترة تأخر ١٢٠ يوم. هذا ويتم إعدام رصيد تمويل أى عميل محاسبياً عند تيقن الشركة من عدم إمكان تحصيل ذلك الرصيد. ولا يحول إعدام رصيد تمويل عميل محاسبياً دون متابعة المساعي القانونية للحصول على المستحقات

سابعاً : حماية حقوق المتعاملين

أ) الشـــكاوي

١. شكاوى سوق المال :

جدول (٧-١)	إجمالي عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية		
البيان	يناير –مارس ٢٠١٤	يناير –مارس ٢٠١٥	نسبة التغير %
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من الفترة السابقة	٦١	٧٠	%١٥
عدد الشكاوى الواردة إلي الهيئة خلال الفترة	١٠٤	١٠٢	%٢-
إجمالي عدد الشكاوى القائمة خلال الفترة	١٦٥	١٧٢	%٤
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال الفترة	١٠٧	٨٩	%١٧-
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية الفترة	٥٨	٨٣	%٤٣

بدأ هذا العام برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ٧٠ شكوى من فترات سابقة، و خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥ تلقت الهيئة عدد ١٠٢ شكوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، و بهذا يرتفع إجمالي عدد الشكاوى القائم خلال الفترة ٢٠١٥ إلى ١٧٢ شكوى. مقابل رصيد ٦١ شكوى خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٤ ارتفعت الى إجمالي عدد ١٦٥ حتى نهاية مارس ٢٠١٤ .

وفي هذا العام، انتهت الهيئة من دراسة عدد ٨٩ شكوى خلال الفترة محل الدراسة، ليصل رصيد الشكاوى قيد الدراسة إلى عدد ٨٣ شكوى بنهاية شهر مارس ٢٠١٥. وبتحليل الشكاوى تلاحظ أنها تتعلق بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامش، والبيع الجبري لسداد المديونيات، و التعامل على الحساب من خلال الانترنت. و لقد تم حفظ عدد ٢٩ شكوى خلال الفترة بنسبة ٣٣% من إجمالي عدد الشكاوى التي تم فحصها.

٢) شكاوى التأمين :

جدول (٧-٢)	تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفقاً للجهة المشكو في حقها		
نوع الجهة المشكو فى حقها	يناير –مارس ٢٠١٤	يناير – مارس ٢٠١٥	معدل التغير %
شركات تأمينات الاشخاص	٣٠	٣٦	%٢٠
شركات تأمينات الممتلكات	٧٤	٥٩	%٢٠-
صناديق التأمين الخاصة	٥٩	٦٤	%٨
الإجمالى	١٦٣	١٥٩	%٢-

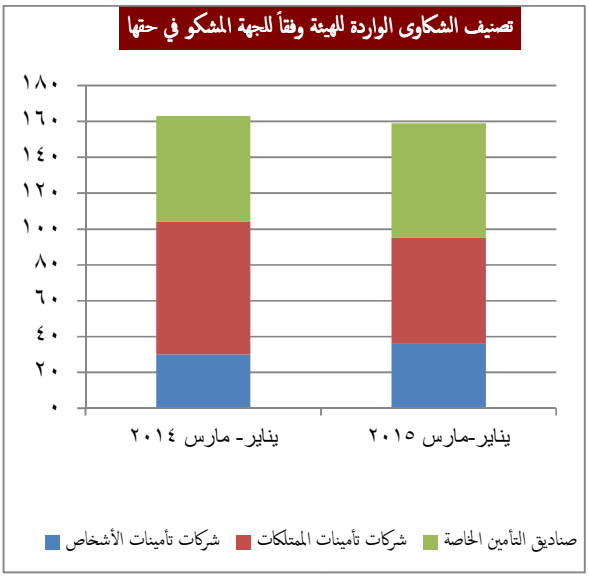

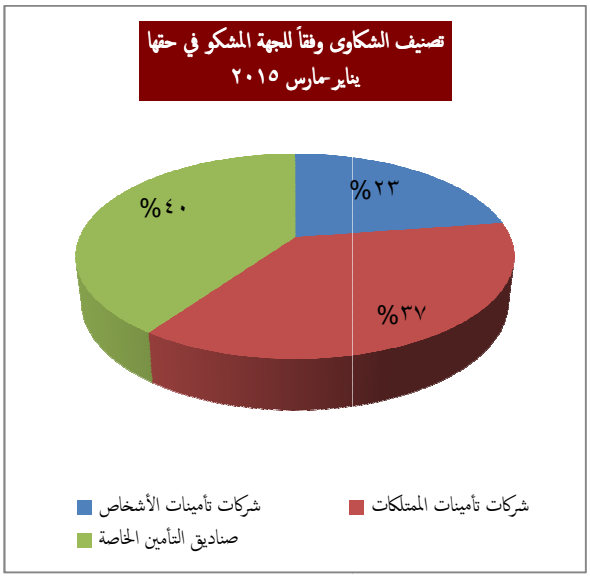

- ورد للهيئة منذ مطلع العام حتى نهاية مارس ٢٠١٥ عدد ١٥٩ شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة مقابل عدد ١٦٣ شكوى في نهاية مارس ٢٠١٤ بنسبة انخفاض ٢%.
- توزعت الشكاوي حتى نهاية مارس بين صناديق التأمين الخاصة وشركات تأمينات الممتلكات وشركات تأمينات الأشخاص بنسبة ٤٠% ، ٣٧% ، ٢٣% على التوالي.

و يوضح الجدول التالي توزيع الشكاوى الواردة لشركات تأمينات الممتلكات وفقاً لفروع التأمين :

جدول (٧- ٣)	تصنيف الشكاوى وفقا لفروع التأمين		
فروع التأمين	يناير – مارس ٢٠١٤	يناير – مارس٢٠١٥	معدل التغير %
السيارات التكميلى	٤٦	٣٧	-٢٠%
السيارات الاجبارى	١٠	١١	١٠%
الحريق	٦	٢	-٦٧%
السطو	٠	٥	—
نقل برى	٠	١	—
نقل بحري	٠	٠	—
اجسام سفن	٢	٠	-١٠٠%
هندسى	٢	٠	-١٠٠%
حوادث	٦	٠	-١٠٠%
طبى	٢	١	-٥٠%
طيران	٠	٠	—
أخرى	٠	٢	—
الإجمالى	٧٤	٥٩	-٢٠%

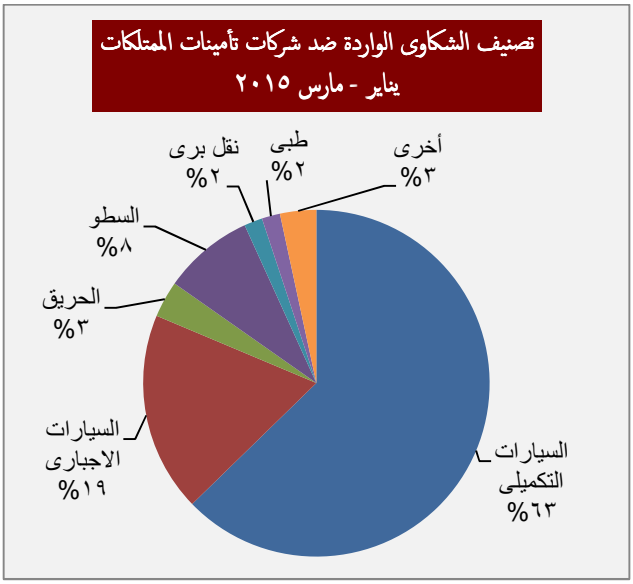

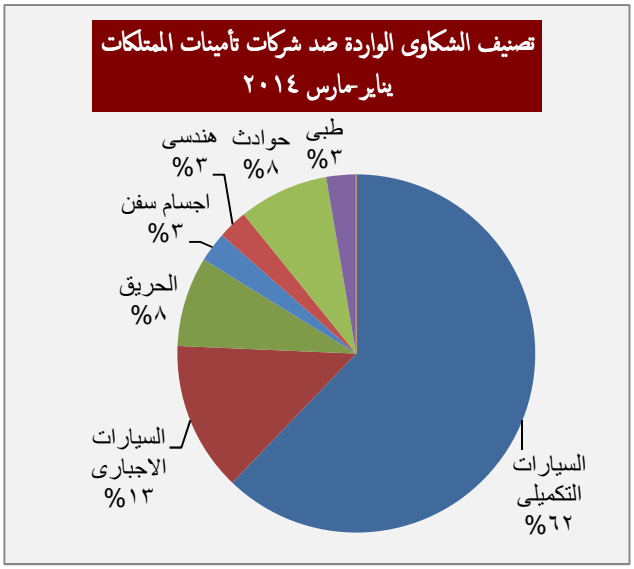

تركزت شكاوي حملة الوثائق ضد شركات تأمينات الممتلكات منذ مطلع العام حتى نهاية مارس ٢٠١٥ في فرع السيارات التكميلى الذي استحوذ على ٦٣% من شكاوي حملة وثائق تأمينات الممتلكات يليه فرع السيارات الإجباري بنسبة ٢١ % من تلك الشكاوى .

ب) التظلمات

جدول (٧-٣)	عدد التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص		
البيان	يناير – مارس ٢٠١٤	يناير – مارس٢٠١٥	نسبة التغير %
إجمالي عدد التظلمات ضد قرارات الهيئة	١١	٢	-٨٢%

ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة عدد ٢ تظلم حتى نهاية مارس عام ٢٠١٥ مقابل عدد ١١ تظلم خلال الفترة من عام ٢٠١٤ بانخفاض بنسبة ٨٢% . وجدير بالذكر ان التظلمات إما تتعلق بالطعن على قرارات الهيئة أو الوزير المختص تطبيقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال) أو رفض الالتماس المقدم من المتظلم -

ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات

جدول (٧-٤)	بيان إحصائي للجنة تحريك الدعوى الجنائية تراكمي (يناير- مارس ٢٠١٥)		
	البيـــــــان		العدد
أولاً : تحريك الدعوى الجنائية	سـوق المال	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير	٣
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش"	٣
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات"	١
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "عملاء"	٣
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية	١
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى	٤
ثانياً : عدم تحريك الدعوى الجنائية	سـوق المال	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٦
ثالثاً: التصـــالحات	سـوق المال	تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة	١٤
	التأمين	تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة	١
الإجمـــــــالي			٣٦

ثامناً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق

القرارات التى أصدرها مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١

- **القرار رقم (١٢) لسنة ٢٠١٥** بشأن نقل ملكية أسهم المكتتبين فى الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة ، بحيث يكون التعامل على جميع أسهم المكتتبين في الشركات الخاضعين لإشراف و رقابة الهيئة بذات المعاملة المقررة من قبل الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة .
- **القرار رقم (١٣) لسنة ٢٠١٥** بشأن تعديل بعض أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم .
- **القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥** بشأن مقابل خدمات تسويق خدمات شركات التأمين منتجاتها التأمينية عن طريق البنوك المرخص لها من البنك المركزى المصرى أو الهيئة القومية للبريد.
- **القرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١٥** بشأن الموافقة على طلب الاستحواذ على ٢٥% من أسهم شركة سكن للتمويل العقارى.
- **القرار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٥** بشأن مد أجل صندوق استثمار القطاع المالى للاستثمار .
- **القرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥** بشأن الموافقة من حيث المبدأ على تأسيس شركة أكسا مصر للتأمين (أكسا للتأمين).
- **القرار رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥** بشأن الموافقة من حيث المبدأ على تأسيس شركة المتوسط والخليج للتأمين (ميد غلف- للتأمين).

القرارات التى أصدرها مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢

- **القرار رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٥** بشأن تحديد مقابل خدمات فحص ودراسة طلبات الحصول على موافقة أو عدم ممانعة الهيئة طبقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية .
- **القرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥** بشأن تحديد مقابل خدمات فحص ودراسة طلبات نقل ملكية أسهم الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية .
- **القرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٥** بشأن تحديد مقابل خدمات فحص ودراسة الطلبات المتعلقة بنشاط التمويل العقارى.
- **القرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٥** بشأن تحديد مقابل خدمات فحص ودراسة الطلبات المتعلقة بنشاط التأجير التمويلى.
- **القرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٥** بشأن تحديد مقابل خدمات فحص ودراسة الطلبات المتعلقة بنشاط التخصيم .
- **القرار رقم (٣١) لسنة ٢٠١٥** بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية .
- **القرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥** بشأن تعديل بعض أحكام قرارى مجلس إدارة الهيئة رقمى (١٧١، ١٧٣) لسنة ٢٠١٤ .

تاسعًا :أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال شهر مارس ٢٠١٥ :

- **هيئة الرقابة المالية تقر قواعد تحويل المصريين لأوراق مالية أجنبية مقيدة بمصر**

صرح رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن الهيئة أقرت قواعد و إجراءات تحويل الشخص الطبيعى أو الإعتبارى المصرى لأوراق مالية أجنبية مملوكة له مقيدة بالبورصة المصرية (قيد مزدوج) إلى البورصة الأجنبية، وذلك من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى.

وأوضح أن تلك الضوابط وازنت بين إتاحة الفرصة للمستثمر المصرى المالك لورقة مالية أجنبية مقيدة بالبورصة المصرية وبورصة أخرى خارج البلاد فى الاستفادة من الفروق بين سعرها فى البورصتين لإجراء مراجحة سعرية، وبين عدم إيجاد باب خلفى لتحويل الأموال للخارج.

وأضاف أن القواعد تتضمن أن يتم تحويل الأوراق المالية من خلال شركة مصر للمقاصة والاحتفاظ بها فى حساب الشركة لدى أحد جهات المقاصة الدولية أو أحد أمناء الحفظ الدوليين بحسب الحالة فى كل دولة. وبعد البيع بحسب تعليمات المالك يتم تسوية العملية لصالح حساب شركة مصر للمقاصة لدى المقاصة الخارجية، ثم يتم تحويل حصيلة بيع الأوراق المالية إلى حساب شركة المقاصة داخل مصر التى تقوم بدورها بتحويلها لحساب العميل المالك داخل مصر.

وفى حال رغبة المالك فى شراء أوراق مالية أخرى بقيمة الأسهم المباعة يجب أن يلتزم العميل بأن تكون هذه الأوراق المالية مصرية مقيدة بنفس الدولة التى تم البيع بها (شهادات ايداع دولية GDR لشركة مصرية أو أوراق مالية مصرية مقيدة ببورصة تلك الدولة) أو أوراق مالية أجنبية مقيدة ببورصة تلك الدولة إضافة إلى البورصة المصرية. على أن يتم تنفيذ الشراء خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من بيع الأوراق المالية المحولة من مصر. وفى حال إنتهاء تلك المهلة يتم تحويل حصيلة البيع الى حساب العميل فى جمهورية مصر العربية.

وعند قيام الجهة المصدرة لتلك الأوراق المالية بتوزيع أرباح، يتم إضافة قيمة التوزيعات لحساب شركة مصر للمقاصة لدى أمين الحفظ بالخارج، ثم تقوم شركة مصر للمقاصة بتحويلها لحسابها فى جمهورية مصر العربية وصرفها للمستثمر المالك أو شراء أوراق مالية مصرية بقيمة التوزيعات طبقاً لرغبة العميل أو شراء أوراق مالية أجنبية مقيدة ببورصة تلك الدولة إضافة إلى البورصة المصرية وفقاً لما سبق تنظيمه.

وبالمثل فى حال قيام الجهة المصدرة بتوزيع أسهم مجانية تسرى عليها نفس القواعد والإجراءات المطبقة على الأسهم الأصلية.

وفى جميع الأحوال لا يجوز تحويل الأوراق المالية المحولة للخارج أو حصيلة بيعها أو ناتج توزيعاتها من حساب شركة مصر للمقاصة للمالك أو لجهة أخرى إلا لأغراض البيع والشراء وعلى أن تظل الحصيلة لصالح شركة مصر للمقاصة بالخارج.

● الرقابة المالية تشكل لجنة فحص طلبات الترشح لمجلس إدارة مصر للمقاصة

أصدر رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بتشكيل لجنة فحص ودراسة طلبات الترشح لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى، والتى سيجرى انتخاب مجلس إدارتها الجديد فى شهر مايو القادم.

ووفقاً للقرار ٢٢٠ لسنة ٢٠١٥ تختص تلك اللجنة بفحص القوائم الواردة من شركة الإيداع والقيد المركزي بشأن المرشحين لرئاسة الشركة أو ممثلى مجموعات الأعضاء المساهمين أو ذوى الخبره ممن يحق لهم تولى منصب العضو المنتدب أو ذوى الخبرة ممن لا يحق لهم تولى منصب العضو المنتدب، وذلك فى ضوء القواعد المقررة. وتقوم اللجنة بأعمالها وفقاً لقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية ولائحته التنفيذية، والنظام الأساسي للشركة

حيث تنص المادة (٤٦) من قانون الإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية أنه "دون الإخلال بسلطة الجمعية العامة للشركة فى اختيار أعضاء مجلس إدارتها تكون غالبية هؤلاء الأعضاء من ذوى الخبرة على أن يكون من بينهم كل من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب . وتعرض قائمة المرشحين لرئاسة وعضوية مجلس إدارة الشركة بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على الجمعية العامة للاختيار من بينها. "

وأوضح أن مجلس إدارة الهيئة فى شهر يونيو الماضى كان قد أصدر قراره رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٤ بتعديل فى الشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يرشح لعضوية مجلس إدارة شركة الايداع والقيد المركزى للأوراق المالية ممن يحق لهم تولى منصب رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب. كما عدل فى بعض الشروط المطلوبة فى الأعضاء من ذوى الخبرة. وتضمن القرار أنه يجب أن يتوافر فيمن يرشح كعضو من ذوى الخبرة ممن يحق لهم تولى منصب رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب ألا يكون المرشح مرتبطاً بعلاقة عمل أو علاقة تعاقدية مع إحدى الشركات أو الجهات الأعضاء المساهمين بشركة الايداع والقيد المركزى للأوراق المالية أو يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة أياً من الأعضاء المساهمين بالشركة أو شركاتها القابضة أو التابعة أو الشقيقة وذلك خلال سنة كاملة سابقة على ترشحه، وليس زوجاً أو من أقارب الدرجة الثانية لأى من هؤلاء. وكذلك يشترط ألا تقل مدة خبرته عن خمسة عشر سنة فى مجال أسواق رأس المال أو الخدمات المالية أو المصرفية أو نظم المعلومات، على أن تتضمن قضاء ثلاث سنوات على الأقل فى وظيفة قيادية.

وفي جميع الأحوال يتعهد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والأعضاء من ذوي الخبرة والأعضاء المساهمين في شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية وممثليهم في مجلس إدارتها بعدم الجمع بين رئاسة أو عضوية مجلس إدارة الشركة وبين عضوية مجلس إدارة البورصة المصرية أو عضوية مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر.

الشركة الوحيدة التى تمارس نشاط الايداع والقيد المركزى للأوراق المالية فى مصر هى شركة مصر للمقاصة والتى تأسست بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية فى أغسطس ١٩٩٤، وبدأت فى ممارسة نشاطها عام ١٩٩٦. ويتوزع رأسمالها على البنوك والبورصة وشركات الوساطة.

● ندوة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية حول دور مراقبى الحسابات فى حوكمة الشركات

إفتتح رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية ندوة "حوكمة الشركات والمؤسسات المالية ودور مراقب الحسابات" والتى تنظمها جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية برعاية الهيئة.

وشارك بها عدد كبير من مراقبى الحسابات، و قد تناولت التعريف بحوكمة الشركات والمنشآت الواجب عليها الإلتزام بقواعد محددة للحوكمة إضافة إلى تقرير مراقب الحسابات عن الحوكمة. و تم تخصيص جلسة لاستعراض تعليمات البنك المركزى بشأن حوكمة البنوك ونماذج الحوكمة المرتبطة بها.

ونوه رئيس الهيئة إلى أن مراقبى الحسابات لهم دور فاعل فى توعية إدارات الشركات بمتطلبات الحوكمة ومتابعة إلتزام تلك الشركات بها. وأضاف أن مركز المديرين التابع للهيئة يقدم عدد من البرامج التدريبية المتخصصة على مدى العام لتنمية مهارات أعضاء مجالس الإدارات وأمناء السر وغيرهم ممن يرتبط عملهم بتطبيق الحوكمة .

وأشار أنه من ضمن أهداف تعديلات اللائحة التنفيذية لكل من قانون الرقابة والإشراف على التأمين ولائحة صناديق التأمين الخاصة التأكيد على متطلبات الحوكمة فى تلك الجهاد بما يحد من المخاطر التى تتعرض لها وييسر من الرقابة عليها يؤكد على مشاركة الأعضاء فى حالة صناديق التأمين الخاصة.

وكان مركز المديرين قد عقد فى شهر فبراير الماضى ورشة عمل تناولت "متطلبات الحوكمة فى جودة أعمال مراقبى الحسابات" حضرها ٢٧ من الشركاء والمديرين بمكاتب المحاسبة.

● "الرقابة المالية" تناقش تطلعات سوق التأمين مع الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة

التقى رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بأعضاء لجنة التأمين بالغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة برئاسة علاء الزهيرى، حيث جرى استعراض أهم القرارات المنظمة لسوق التأمين التى أصدرتها الهيئة العام الماضى وما تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون التأمين التى انتهت منها. وتلى ذلك عرض أهم ملامح قانون الرقابة والإشراف على التأمين الجديد الذى انتهت اللجنة الاستشارية للتأمين من صياغته.

وأشار للحضور من قيادات شركات التأمين والوسطاء والخبراء الماليين أن أهم ما تضمنته تعديلات اللائحة التنفيذية إحكام تعريف "ذوى الخبرة" فى مجال التأمين فيما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة، وتعديل مخصص التقلبات وإستحداث قنوات توزيع حديثة لوثائق التأمين ومن ضمنها الانترنت وكذا تعديل نسب ومجالات الاستثمار لأموال شركات التأمين و حذف المواد الخاصة بتنظيم ودور هيئة الرقابة على التأمين بعد أن اندمجت فى الهيئة العامة للرقابة المالية.

وكشف أن مشروع اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون صناديق التأمين الخاصة تم مراجعتها من مجلس الدولة وموجودة لدى وزير الاستثمار بصفته الوزير المختص للنظر فى إصدارها.

ونوه أن مشروع القانون الجديد للرقابة والإشراف على التأمين يحمل العديد من المستجدات ومنها صيغة التأمين التكافلى والتأمين متناهى الصغر و تضمينه الشركات المتخصصة فى التأمين الطبى وشركات إدارة برامج الرعاية الصحية إضافة إلى تطوير المواد الخاصة بالحوكمة و عمل وسطاء التأمين وإعطاء الحرية للشركات فى تحديد سنتها المالية، حيث أن القانون الحالى رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ مر علي صدوره وقت طويل شهد تطور كبير فى نشاط التأمين وممارساته لم يواكبها القانون.

• "الرقابة المالية" توافق على تأسيس شركتى تأمين وتعديل فى ضوابط نشاط التخصيم

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على تأسيس شركتين فى مجال تأمينات الممتلكات والمسئوليات، وأقر تعديل ضوابط تنظيم المعايير المالية لنشاط التخصيم بما يسمح بالإعتداد بـ ٥٠% من القروض المساندة عند حساب القاعدة الرأسمالية للشركة بدلاً من ٢٥٪، مما يزيد من حجم التمويل الممكن منحه من شركات التخصيم ويرفع الحد الأقصى المسموح للتعامل مع طرف واحد.

وأوضح أنه صدرت موافقة مبدئية على تأسيس شركتى تأمين تابعتين لمجموعة أكسا العالمية وكذا مجموعة المتوسط والخليج للتأمين .وعند استيفاء كافة المتطلبات الادارية والفنية ستتقدم كل شركة للحصول على ترخيص بمزاولة النشاط.

• هيئة الرقابة المالية تستقبل رئيس بورصة البحرين

استقبل رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية الشيخ خليفة بن ابراهيم آل خليفة الرئيس التنفيذى لبورصة البحرين والذى يزور مصر بهدف إجراء لقاءات مع البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة. وتطرق الاجتماع لصناديق المؤشرات وصناديق الاستثمار العقارى إضافة إلى الآليات المقترحة للربط بين بورصتى مصر والبحرين.

كما تناول الشيخ إبراهيم جمود بورصة البحرين لتنشيط سوق السندات والصكوك وعرض شريف سامى مقترحات الهيئة بشأن التنظيم التشريعى المقترح فى مصر للصكوك.

وأعرب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية عن تقديره لمشاركة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين فى فعاليات مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصرى بشرم الشيخ منذ أيام.

ومن الجدير بالذكر أن بورصة البحرين مقيد بها أوراق مالية لنحو ٤٠ شركة قيمتها السوقية تناهز ٢٣ مليار دولار.

● هيئة الرقابة المالية تعدل إجراءات "تكويد" المتعاملين بالبورصة

عدلت الهيئة العامة للرقابة المالية إجراءات "تكويد" مختلف فئات المستثمرين بالبورصة، كما مدت مهلة الانتهاء من مراجعة بيانات الأشخاص الطبيعية والاعتبارية السابق تكويدها إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٥ والتى كان من المفترض أن تكون بنهاية شهر مارس ٢٠١٥وفقاً لما سبق إصداره فى شهر أغسطس الماضى.

وأوضح رئيس الهيئة أن التعديلات التى تمت بعد التشاور مع البورصة المصرية جاءت استجابة لطلب العديد من الشركات وفى ضوء ما تم إنجازه من مراجعة بيانات المتعاملين وما تبقى حتى الآن. وقال أن الهدف من التعديلات ومد المهلة هو تيسير إجراءات الإستثمار فى سوق الأوراق المالية المصرية وكذا العمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق المتعاملين فيها.

وتنظم الإجراءات ما يتعلق بكل فئة من المتعاملين سواء مصريين وينقسمون إلى أفراد وشركات وصناديق استثمار أو الأجانب وبنفس التصنيف. كما نظمت حالة المؤسسات المالية التي تدير محافظ عملاء أو تتعامل لصالح ملاك مستفيدين أو التي تتعامل بنظام المالك المسجل.

وطلبت الهيئة من إدارة التكويد بالبورصة المصرية القيام باتخاذ ما يلزم من إجراءات فنية وتقنية لإرسال رسائل دورية خلال تلك المهلة إلي شركات الوساطة وأمناء الحفظ المحليين بضرورة تحديث البيانات والمستندات الخاصة بالعملاء لتتماشي مع إجراءات التكويد الجديدة المعتمدة من الهيئة. وفي حالة انتهاء المهلة وعدم تحديث البيانات والمستندات يتم إيقاف الكود للشراء في حالة وجود رصيد أوراق مالية للعميل لمدة شهر إضافي بعد انقضاء المهلة وعلى أن يتم إيقافه بيعا وشراء بعد انقضاء المهلة الإضافية ، أما في حالة عدم وجود رصيد أوراق مالية للعميل يتم إيقاف الكود بيعاً وشراء بعد انقضاء مهلة توفيق الأوضاع.

وتم نشر الإجراءات بصورة مفصلة على شاشات البورصة.

● رئيس هيئة الرقابة المالية : التأمين التكافلي يلبى حاجة شريحة لا يمكن إغفالها من المواطنين

افتتح رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية الملتقى الدولى الثالث للتأمين التكافلى والتعاونى بكلمة استعرض فيها نمو نشاط التأمين التكافلى بمصر من خلال ٨ شركات حالياً فى مجال تأمينات الممتلكات والأشخاص، وأشار إلى أن حجم أصولها قد زاد فى عام ٢٠١٤ إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه منذ خمسة سنوات. وبالمثل ارتفعت أقساط التأمين التكافلى بما يقرب من ٤٠٠% منذ عام ٢٠١٠.

وأوضح أن الهيئة تقف على مسافة واحدة من كل صيغ التأمين سواء تقليدى أو تكافلى، إلا أنها حريصة على إتاحة ما يلبى مختلف حاجات عملاء التأمين ومن ضمنها الصيغة التكافلية والتى شهدت عالمياً نمواً ملحوظاً منذ ظهرت لأول مرة فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى بالسودان.

وأكد على أن الهيئة قاربت علي الانتهاء من مشروع قانون جديد للرقابة والإشراف على التأمين سيتضمن لأول مرة مواد تنظم عمل شركات التأمين التكافلى. وأضاف أن تعدد المنتجات التأمينية يساعد على وصول التغطية التأمينية لشريحة أكبر من المواطنين والمشروعات بما يزيد من "التضمين المالى" فى مصر، لاسيما مع إصدار قانون تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر وبدء الترخيص للشركات والجمعيات الأهلية لممارسته.

كما نوه رئيس الهيئة إلى أن مشروع تعديلات قانون سوق المال المقدمة إلى الحكومة تتضمن تنظيم مهم للصكوك، وفى حال الموافقة عليها ستمثل قناة استثمار تتوافق مع متطلبات شركات التأمين التكافلى.

هذا و قد ناقش الملتقى على مدى يومين بالقاهرة وبمشاركة عدد من قيادات وخبراء العمل التأمينى فى مصر والمنطقة العربية وأفريقيا وآسيا وأوروبا مدى التطور الذى شهده كل من نظام التأمين التكافلى والتعاونى ومدى التقارب بينهم. كما يستعرض آليات إعادة التأمين التكافلى وتجارب دولية ناجحة فى مجال التأمين التعاونى إضافة إلى تخصيص جلسة خاصة للجوانب الشرعية المرتبطة بالعمل التكافلى.

ويغو نشاط التأمين التكافلى على مستوى العالم بنحو ١٥% سنوياً وكانت حجم أقساطه حوالى ١٤ مليار دولار العام الماضى. وتعد دول مجلس التعاون الخليجى وجنوب شرق آسيا أهم أسواق التأمين التكافلى حالياً. ويستضيف تلك الفعالية الاتحاد المصرى للتأمين والشركة الأفريقية لإعادة التأمين بالتعاون مع "الاتحاد العالمى للتأمين التعاونى والتبادلى" و "مجموعة التكافل العالمية" و"الاتحاد العالمى لشركات التكافل والتأمين الإسلامى."

• صدور تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال

رحب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بصدور تعديلات فى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والتى تنظم آلية إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم و زيادات رؤوس الأموال مع تنازل قدامى المساهمين عن الاشتراك فيها وكذلك إجراءات تعامل شركات الأوراق المالية مع عملاء المؤسسات الأجنبية إضافة إلى تنظيم إحتفاظ شركات الأوراق المالية بعقود ومستندات العملاء.

وكان أشرف سالمان وزير الاستثمار قد أصدر بصفته الوزير المختص القرار ٤٥ لسنة ٢٠١٥ باستبدال وإضافة ستة مواد فى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، بناء على ما اقترحته الهيئة العامة للرقابة المالية بغرض تنشيط السوق وحل بعض المشكلات التى أسفر عنها التطبيق العملى.

وأوضح أن اللائحة المعدلة يسرت من إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم على أن يتضمن قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة تحديد معامل التحويل المستخدم أو أسلوب تحديد قيمة سهم الشركة في تاريخ التحويل طبقاً للدراسة التي تعدها إدارة الشركة في هذا الشأن، عند حلول أجل تحويل الأوراق المالية المشار إليها لأسهم.

وأتاحت التعديلات إمكان زيادة رأسمال الشركة مع عدم إعمال حقوق الأولوية فى الاكتتاب لقدامى المساهمين فى الحالات التى ترغب فيها فى إدخال شركاء فنيين أو استراتيجيين فى الشركة عن غير طريق الاكتتاب العام وذلك لأشخاص أو جهات معينة سواء فى صورة نقدية أو باستخدام أرصدة دائنة وبما لا يخل فى الوقت ذاته بحقوق الأقلية .وعلى أن يصدر قرار بذلك من الجمعية العامة غير العادية للشركة فى ضوء الأسباب الجدية التي يبديها أعضاء مجلس الإدارة ويقرها مراقب الحسابات بتقرير منه . وعلي أن يتم استبعاد نسبة الأسهم وحقوق التصويت المقررة للمخاطبين بالطرح وأطرافهم المرتبطة ـ فى حالة وجودها ـ عند التصويت على القرار.

وأضاف أن التعديلات نظمت ما يتعلق بتعامل شركات الوساطة فى الأوراق المالية وإدارة المحافظ لصالح عملاء منشآت مالية أجنبية، بعد أن تلاحظ للهيئة وجوب استحداث تنظيم خاص لتلك التعاملات لصالح عملاء أجانب ترد لهم من خلال منشآت مالية أجنبية وذلك ليتمشى مع الممارسات العالمية فى هذا الشأن. لذا أقرت اللائحة لتلك الحالات توقيع عقد فتح حساب مع المنشأة المالية الأجنبية على أن تكون من المرخص لها بمزاولة النشاط وخاضعة لإشراف جهة رقابية تمارس اختصاصات مشابهة للهيئة أو البنك المركزى المصري، وعلى أن يتضمن العقد ما يفيد أن التعامل يتم لصالح العملاء التابعين لها. ويشترط أن يتضمن العقد أن المنشأة المالية الأجنبية المتعاقد معها ملتزمة بعدم التعامل مع الشركة إلا لصالح عملاء متوافر لديها بياناتهم والمستندات التعريفية المؤيدة لها وأنها حاصلة على تفويض من هؤلاء العملاء للتعامل لصالحهم وعلى حسابهم. كما تقر المنشأة الأجنبية بأن التعاقد بينها و العميل يتضمن مراعاة الالتزام بتطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال المعمول بها فى الدولة مقر المنشأة .وتلتزم المنشأة المالية الأجنبية بتقديم كافة بيانات تعاقد أى عميل فى حال طلبها من الهيئة.

وكشف أنه فيما يتعلق بموضوع التزام شركات الأوراق المالية – السمسرة وإدارة المحافظ - بالاحتفاظ بالبيانات والعقود والمستندات والأوراق المالية التي تم التعامل عليها مع عملائها والمراسلات المتبادلة والذى تنظمه المادة (٢٢٨) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، وكذلك ما نص عليه قانون التجارة وما أسفرت عن التجربة العملية من ظهور منازعات بين العملاء وشركات الأوراق المالية وتوقيتات تلك المنازعات. فقد تضمنت تعديلات اللائحة وجوب احتفاظ الشركة بالمستندات لمدة خمس سنوات بدلاً من سنتين، وعلى أن يتم الاحتفاظ بعقد فتح الحساب وتعديلاته لمدة لا تقل عن خمسة سنوات من تاريخ إقفال الحساب أو حدوث آخر تعامل عليه.

وكانت آخر تعديلات سابقة على اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال قد صدرت بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ فى شهر فبراير من العام الماضى وتضمنت وفقاً لشريف سامى رئيس الهيئة إضافات جوهرية تنشط صناديق الاستثمار وتعزز من استخدام أدوات التمويل ومن ضمنها السندات وسندات التوريق كما أتاحت مرونة أكبر فى زيادات رؤوس أموال الشركات. ونظمت كذلك الشراء بالهامش.

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

٢٠ش عماد الدين – وسط القاهرة

القاهرة، صندوق بريد ٦١٨ ، الرقم البريدي ١١١١١

تليفون: ٢٥٧٩٨٣١٣ /٢٥٧٩٠٩٤٩ / ٢٥٧٩٢٣٤٠ فاكس: ٢٥٧٤٥٥٩٨

بريد إلكترونى : info@efsa.gov.eg الموقع الإلكترونى : www.efsa.gov.eg